وزارة التعليم العالي والبحث العالي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

حركة تونس الفتاة وموقفها من الحماية الفرنسية (1907-1912)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

معاوي أميرة.

عيساني سليمة.

إشراف الأستاذة:

د. بولجويجة سعاد.

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
بوشارب سلوى	أستاذ محاضر (ب)	رئيسا	08 ماي 1945-قالمة-
مدور خميسة	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا	08 ماي 1945-قالمة-
بولجويجة سعاد	أستاذ محاضر (ب)	عضوا مناقشا	08 ماي 1945-قالمة-

السنة الجامعية: 1439-1440هـ/2018-2019م

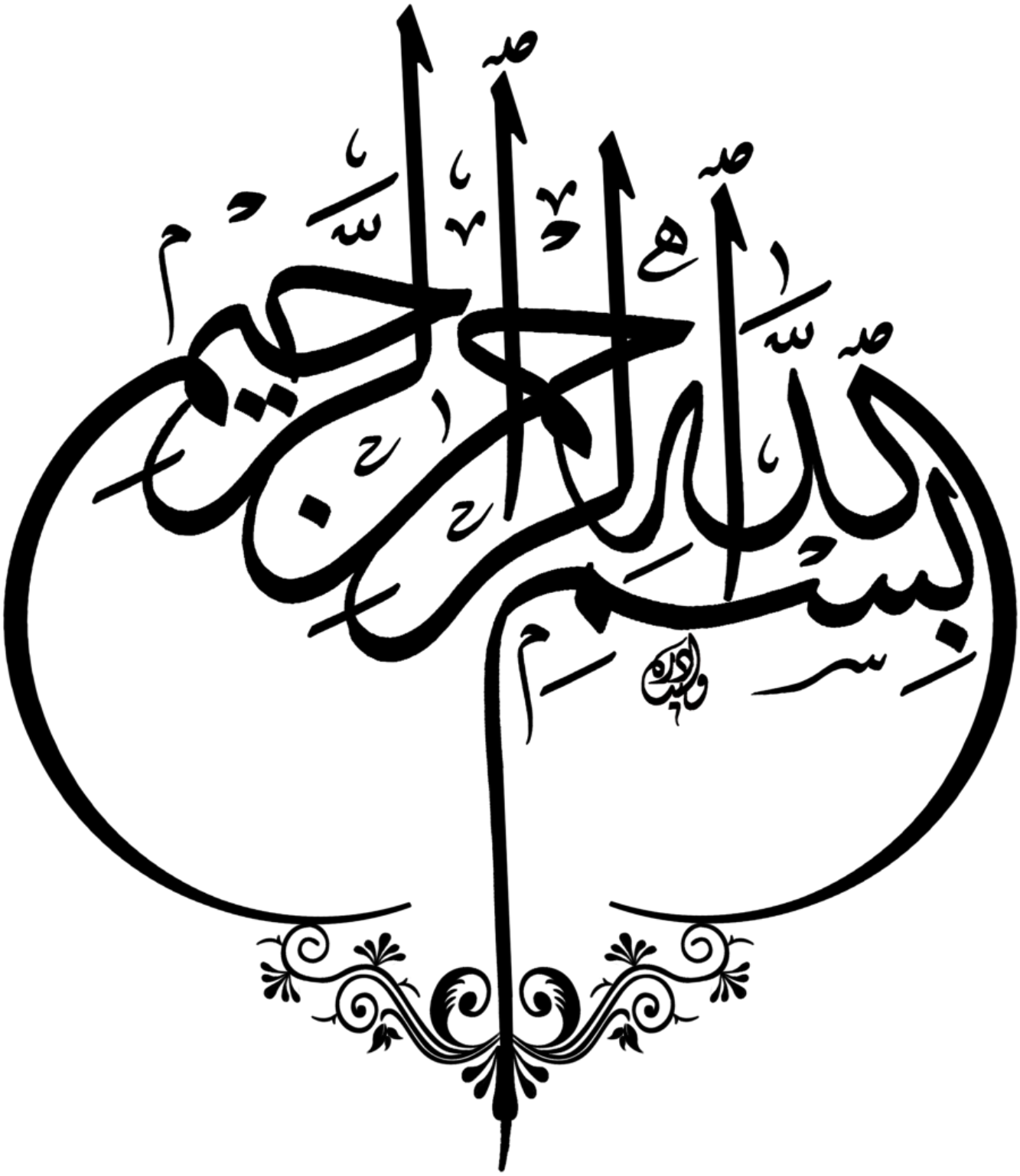
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير:

قال الله تعالى: " لإن شكرتم لأزيدنكم" صدق الله العظيم.

نحمد المولى عز وجل على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل حمدا يليق بجلاله و عظمته ، الحمد و الشكر لله الواحد الأحد أولا وأخيرا و عملا بقوله – صلى الله عليه و سلم – "من لا يشكر الناس ، لا يشكر الله عز وجل"

نتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذة المشرفة بولجويجة سعاد على حسن إشرافها و توجيهاتها القيمة التي قدمتها لنا ، وأشكر كذلك لجنة المناقشة الكرام وجميع الأساتذة عبر جميع مراحل الدراسة دون نسيان معروف كل من ساندنا من قريب أو بعيد، و ساهم في إثراء بحثنا

إلى كل هؤلاء الشكر.

الإهداء:

إلى سيد الخلق رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قبلها إلى .... والدتي العزيزة .

إلى من أحمل اسمه بكل فخر للذي دفعني إلى طريق النجاح وعلمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر ....والدي العزيز.

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني وكان عونيي و سندي " زوجي الغالي" وعائلته الكريمة و إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة إخوتي، وإلى أعز صديقة ساندتني في عملي فاطمة الزهراء و إلى صديقتي سليمة التي رافقتني في هذا المشوار.

أهدي هذا العمل المتواضع .

أميرة

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد و العمل البسيط و المتواضع إلى أعز ما أملك ،

إلى الهبة التي أكرمنا الله عز وجل بها ، إلى الوالدين الكريمين أطال

الله في عمرها.

إلى الإخوة و الأخوات ، قدوتي في الحياة سمية، سعاد، عبد الوهاب،

خالد، الكتكوت الصغير محمد و إلى جميع أفراد عائلتي سواء من

قريب أو من بعيد.

إلى من ساندتني طيلة مشواري الدراسي، و جمعتني معهما أجمل

اللحظات الى العزيزتين إيمان وخولة.

إلى صديقتي وزميلتي التي شاركتني هذا العمل و كانت نعمة العون

والصداقة، أميرة حفظها الله وأعانها و إلى جميع الزميلات في قسم

التاريخ .

سليمة

MY HOUSE ON WEB
http://www.myhouseonweb.eu/

قائمة المختصرات:

المختصر	الدلالة
تق	تقديم
تع	تعليق
تع	تعريب
تر	ترجمة
ط	الطبعة
م	المجلد
ج	الجزء
ع	العدد
ص	الصفحة
م	الميلادي
هـ	الهجري
ح ع 1	الحرب العالمية الاولى

مقدمة

مقدمة:

أدى اختلاف التوازن في القوى الحضارية التي عاصرت القرن التاسع عشر والعشرين إلى سيطرة دول أروبا الغربية على المواقع والمنافذ الاستراتيجية في العالم خدمة لمصالحها ومطامعها الاستعمارية، وقد عرف هذا القرن بقرن الاستعمار بامتياز حيث تسابقت فيه هذه الدول على اقتسام ما تبقى من ممتلكات العثمانيين في شمال إفريقيا، ومن هذه نذكر الإيالة التونسية التي بعد مساومات وتسويات عديدة بين فرنسا وحلفائها الغربيين كانت من نصيب فرنسا باعتبار تواجدها على حدودها في الأراضي الجزائرية، وقد بررت فرنسا تواجدها في تونس من خلال إرغام الباي على إمضاء اتفاقية باردو متذرعة في ذلك بالخلافات الحدودية الواقعة في المناطق الشرعية، زعما منها أن الجزائر أرض فرنسية وكما هو معروف أن تذرع فرنسا ليس بالجديد، فقد تذرعت بمروحة لاحتلال الجزائر، ومنذ عقد هذه الاتفاقية أضحى الباي ورجال البلاط مجرد واجهة شكلية للحكم المحلي، وبما أن الحدث قد يلد حدثا تاريخيا فإن إمضاء هذه المعاهدة قد ولد ردود فعل تونسية عنيفة تمثلت في المقاومة الشعبية للوجود الفرنسي والتي دامت سبع سنوات، والتي رغم استنزافها لكل سبل المقاومة إلا أنها فشلت في تحقيق ما طمحت إليه نظرا لنقائص عديدة في الجانب العسكري كالتخطيط المنظم والتسليح، وهذا ما دفع بالتونسيين للتوجه نحو العمل السياسي حيث تم تشكيل الحركة الوطنية التونسية من قبل النخب التونسية، وقد شهدت تطورا ملحوظا مع بداية القرن العشرين، وتبلور الوعي الوطني في صفوف المناضلين السياسيين التونسيين وتجلى ذلك في ظهور أول تجمع سياسي ساهم في دفع مسار الحركة الوطنية والذي كان على شاكلة حركة سياسة منظمة ومؤطرة حملت اسم حركة تونس الفتاة، وهي تعد أول تجربة في هذا الوسط السياسي التونسي والتي أتت مناهضة للحرية والتحرر، ورافضة للاستعمار الفرنسي وسيطرته، وسعت بمختلف الوسائل والأساليب على القضاء على نظام الحماية.

أهمية اختيار الموضوع:

لقد أردنا معالجة هذا الموضوع بالذات لما يحمل في طياته من أهمية تاريخية تعالج حقبة زمنية معينة، وبذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تهتم بالتفاصيل الأولى لتاريخ الحركة الوطنية في تونس، والتي منها انطلقت بوادر الحركة السياسية المنظمة بالمعنى الحديث للأحزاب الوطنية، على اعتبارها المنطلق والسند الأساسي لأي دراسة تتعلق بتبلور الوعي والنشاط السياسي في البلاد التونسية في مطلع القرن العشرين.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن جملة الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فهي ذاتية وموضوعية تتجلى فيما يلي:

أولا: أسباب ذاتية

- رغبتنا الشخصية في الاطلاع على تاريخ تونس وبالخصوص المتعلق بالمسار السياسي التونسي خلال الفترة الاستعمارية.
- رغبتنا في التعرف على أصل تسمية " تونس الفتاة" ومن أين أتت بالضبط، ولأجل ماذا جاءت.

ثانيا: أسباب موضوعية:

- محاولة معرفة الأساليب والطرق التي اعتمدها القادة السياسيين في تأسيس هذه الحركة للتخلص من الاستعمار.
- عدم تطرق الدراسات السابقة للموضوع على مستوى جامعتنا كان من أبرز الأسباب التي دفعتنا لكي نقدم موضوع جديد ونسجله في رسالتنا على شكل دراسة مفصلة ونوفيه حقه.

إشكالية الموضوع:

دفعتنا العديد من الحيثيات المتعلقة بهذا الموضوع لطرح الإشكالية التالية للموضوع والتي تتمحور حول نشاط حركة تونس الفتاة الذي كان كرد فعل منها على نظام الحماية، وبالتالي نطرح الإشكال الرئيسي: ما مدى تأثير حركة تونس الفتاة في دفع المسار النضالي للحركة الوطنية التونسية ؟ وإلى أي حد ساهمت في زعزعت السلطة الاستعمارية الفرنسية؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

ماهي الإرهاصات الأولى التي أنشأت على أساسها حركة تونس فتاة ؟

وفيما يكمن نشاطها؟ وما موقفها من الحماية الفرنسية ؟

خطة البحث:

كل هذه الأسئلة ارتأينا للإجابة عنها في قالب خطة مضبوطة تبرز للموضوع أهميته والتي تتكون من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول أساسية وخاتمة .

تطرقنا في مدخل هذا الموضوع إلى أوضاع تونس قبل فرض الحماية الفرنسية، أما في الفصل الأول فتطرقنا فيه إلى خلفيات فرض الحماية الفرنسية على تونس وأهم الاتفاقيات التي كرست الوجود الفرنسي بها منها معاهدة باردوا (1881) واتفاقية المرسى (1883)، كما خصصنا هذا الفصل أيضا إلى ردود فعل التونسيين الأولى من كل ذلك والذي تمثل في المقاومة الشعبية المسلحة وأهم المواقف منها .

أما بالنسبة للفصل الثاني خصصناه لأهم الإرهاصات الأولى التي سبقت تأسيس حركة تونس الفتاة من بينها ظهور الحركة الاصلاحية، النشاط الصحفي، العمل الجمعوي بالإضافة إلى إلقاء الدروس والمحاضرات وبعد ذلك تحدثنا عن ميلاد هذه الحركة وأهم برامجها وقادتها الفاعلين فيها، أما الفصل الثالث والأخير فقد تطرقنا فيه للنشاط المطلبي

للحركة الذي شمل مشاركتها في مؤتمر شمال إفريقيا، ومساندة لإضراب طلبة الزيتونة وغير ذلك، كما عالجنا في هذا الفصل أيضا أهم الأحداث التي كان لحركة تونس الفتاة دخلا فيها.

وقد انتهت دراستنا هذه بخاتمة استنتاجية لأهم الأحداث والوقائع التي تمكنا من معالجتها سابقا وفق الخطة المذكورة .

واعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي الوصفي وذلك نظرا لما يحتويه موضوعنا من بعض الأحداث التاريخية التي تتطلب الوصف، معتمدين في ذلك علىّ أداة التحليل من أجل التمحيص في تلك الوقائع التاريخية والتدقيق فيها وتحليلها، ونقل صورة أمينة وواضحة عن المتغيرات السياسية والعسكرية التي كانت تعيشها الإيالة التونسية قبل وبعد فرض الحماية .

أهم المصادر والمراجع:

ومن أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه استعنا بمجموعة من المصادر والمراجع من بينها:

أولا: المصادر:

- أحمد بن أبي الضياف، كتابة اتحاف اهل الزمان بأخبار تونس وعهد الامان ج3وج4 وظفناه في الأوضاع السياسية والاقتصادية كونه أحد المصادر المهمة والدقيقة.
- عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة وهو أحد المصادر المهمة في موضوعنا حيث اعتمدنا عليه بكثرة في الفصل الأول من حيث دراستنا لخلفيات فرض الحماية، وكذلك اعتمدناه في معاهدة باردو واتفاقية المرسى وعدة مواضيع أخرى مثل العنصر في الفصل الثالث المتعلق بمؤتمر شمال إفريقيا، وقد ساعدنا هذا المصدر كثيرا كونه ملم بأدق التفاصيل والأحداث فقد زاد من بحثنا وزن وثقل لما يحمله من معلومات أفادتنا.

- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، وقد رافقنا هذا المصدر في الفصول الثلاث، فهو عالج العديد من الأحداث التي تخص تاريخ تونس من بداية فرض الحماية عليها إلى غاية تأسيسها لأول حركة سياسية، ونهاية مسار الحركة الوطنية التونسية.

- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، وظفنا الجزء الأول منه في دراستنا هذه وبالخصوص فيما يتعلق بعنصر التحركات الجماهيرية في الفصل الثالث، وكون هذا المصدر خصص جزء منه لتونس فقط، إلا أنه ألم بتفاصيل أهم الأحداث التي تخصها.

ثانيا: المراجع:

توجد بعض المراجع ذات أهمية ودلالات جمة عالجت موضوع دراستنا حركة تونس الفتاة بجميع خطواته بداية من أوضاع تونس قبل فرض الحماية إلى خلفيات فرضها، كما تناولت هذه المراجع الإرهاصات الأولى لميلاد هذه الحركة وجميع المواقف والأحداث التي رافقتها فيما بعد، ومن بين هذه المراجع الملمة بموضوع بحثنا:

- الطاهر عبد الله، كتاب الحركة الوطنية التونسية (رؤية شعبية وقومية) وقد تناول جميع محطات الحركة الوطنية التونسية من بدايتها إلى غاية الاستقلال.

- خليفة الشاطر وآخرون، كتاب الحركة الوطنية ودولة الاستقلال وكان مرجعا أساسيا اعتمدناه في دراسة المسار النضالي لحركة تونس الفتاة.

الصعوبات:

خلال عملية البحث استعرضتنا مجموعة من الصعوبات ونذكر منها:

- صعوبة الوصول إلى بعض المصادر المهمة التي تناولت موضوعنا بدقة كونها غير منقولة وغير قابلة للنشر ولا تتوفر في مكتبتنا الجامعية.

- صعوبة الوصول إلى بعض المراجع الأجنبية ذات الأهمية الفعالة، ورغم ذلك فقد استطعنا بفضل الله وعونه التغلب على جميع العراقيل وأتممنا هذا البحث البسيط، مع العلم أنه لا تخلو أي دراسة من النقائص والثغرات.

مدخل:

أوضاع تونس قبل الحماية الفرنسية

مثلت البلاد التونسية في فترات متقدمة جزء من ممتلكات الدولة العثمانية، وامتدادا للخلافة الإسلامية في غرب الأرض، وقد عاشت الإيالة التونسية في ظل هذا الامتداد ردحا من الزمن سيادة سياسة وجغرافية ومكانة خارجية بفضل قوة الدولة العثمانية حامية الشعوب الإسلامية آنذاك، وبحكم أعرافها السائدة فقد منحت لإيالتها حكم داخلي مستقل.

أ-الأوضاع السياسية:

البلاد التونسية كان يحكمها باي ينتمي إلى عائلة إغريقية الأصل تسلمت السلطة عام 1705م، وكان الحكم يتداول بين الذكور بحسب كبر السن ضمن سلالة "الحسين بن علي" مؤسس الدولة الحسينية، والباي يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبإمكانه النظر في مختلف القضايا العدلية ويعتبر كل القرارات والمراسيم التي تصدر عنه قانون نافذ المفعول، وبالرغم ما يتمتع به باي إلا أن السلطة الفعلية كانت قبل الحماية بين يدي الوزير الأكبر الذي يباشر بتسيير الشؤون المالية والخارجية للإيالة يساعده في الإدارة العامة للبلاد وزير الداخلية الذي يسمى وزير القلم، ومستشارون يترأسون مختلف الأقسام إلى جانب وزير الحرب ووزير البحرية اللذان يرمزان إلى التقاليد العسكرية للدولة الحسينية[1].

قبل فرض الحماية بنحو أربعين سنة حكم تونس الباي الشهير "أحمد باشا" (1837م-1855م) أهتم بالجانب العسكري، فقام بترتيب الجيش النظامي، فبلغ تعداد الجيش العسكري 30 ألف بعد أن فرض على رعيته التجنيد الإجباري الذي كان أثره سلبيا على اليد العاملة في تونس، وأنشأ مدرسة عسكرية أطلق عليها اسم مكتب المهندسين أو مدرسة باردو

[1] علي محجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية في تونس**، تع: عمر بن ضو وآخرون، دار سراس للنشر، تونس، 1886، ص8.

العسكرية، وكانت للتعبئة الحربية والمدفعية، كما كانت تدرس فيها مادة الرياضيات، والجغرافيا، وغيرها من المواد الأخرى...[1].

وقد كان "أحمد باشا" أيضا حريصا على إدخال إصلاحات في جميع النواحي، بهدف تدعيم أركان دولته وتنظيمها لتحقيق التقدم والرقي[2] حيث قام بزيارة رسمية إلى فرنسا منذ سنة 1846م حيث أنبهر بمدنها وعمرانها خاصة قصر فرساي وحين عودته إلى تونس طلب بناء قصر مماثل له وهو المعروف بقصر باردو[3] إلا أن إصلاحات الباي "أحمد باشا" كانت مظهرا لا حقيقة فقد أنفق أموال طائلة لتحقيقها، مما أدى إلى نفاذ خزينة الدولة فاضطر إلى طلب القروض الفرنسية، وبالتالي أصبحت تونس فرنسية في قبضة رجال المال الفرنسيين، وما لبث أن توقفت هذه الاصلاحات في عهد خلفه "الباي أحمد" (1855م-1859م)، هذا الأخير لم يستطع توفير شيء يذكر على غرار الدستور التونسي الذي صدر في عهده عرف "**بعهد الأمان**"[4] سنة 1857م الذي سهل تدخل أروبا الفعلي (فرنسا) في شؤون تونس الداخلية، وشجع هجرة الأجانب، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية[5].

وبعد وفاة "الباي محمد" خلفه أخوه" الباي محمد الصادق" [6](1859م-1882م) صدرت في عهده وثيقة دستورية عرفت باسم **دستور 1861م**، أقر هذا الأخير مبدأ تقاسم

---

[1] ابن أبي الضياف، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج3، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م، ص 25.

[2] الحبيب ثامر، **هذه تونس**، مكتبة المغرب العربي، مطبعة الرسالة، ص 63.

[3] ابن أبي الضياف، ج4، المصدر السابق، ص96.

[4] عهد الأمان: جاء بناءا على ضغط الدول الاوروبية للحفاظ على مكاسبها لفائدة الجاليات الاوروبية في تونس، تضمن الإعتراف بحرية الاعتقاد الديني والمساواة امام القانون في الحقوق والواجبات مع اهل البلاد (ينظر: أحمد أسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2004م، ص93).

[5] أحمد اسماعيل راشد، المرجع نفسه، ص93.

[6] محمد الصادق: بن حسين بن محمود باي، ولد 7 فيفري 1813م، ورث الحكم من أخيه 1859/12/23م، دام حكمه 22 سنة، تم في عهده توقيع معاهدة الحماية، توفي 1882م (ينظر: الشيباني بن غليث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859-1882م)**، تق: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي، صفاقس، 1995م، ص65).

السلطة بين الباي ووزاراته ومجلس كبير يتمتع بصلاحيات واسعة والباي له السلطة المطلقة، ويتولى الوزير الأكبر مهام وزارات الداخلية والشؤون الخارجية والمالية، ورئاسة قسم المحاسبة ويساعده مديرين مسؤولين لديه ونظمت الإدارة المركزية والإدارات المحلية تنظيما عصريا وكذلك البلديات والمحاكم الشرعية وشؤون الأوقاف[1].

كان الباي "محمد الصادق" يميل إلى إهمال شؤون الحكم وفقدانه الطموح وجعل الأحلام تتبخر، وذلك لأنه استسلم لوزيره الأكبر "مصطفى خزندار"[2] مدة أربع عشرة سنة من حكمه وأودع لديه كل مقاليد الأمور الرسمية وجمع في يديه المناصب العليا في الدولة، وبالتالي من هنا فإن بنود الدستور بقيت حبرا على ورق ولم ينتج عنها إلا تنظيم بعض الشؤون الإدارية، واستسلم "الصادق باي" في آخر حكمه للوزير الأخطر "مصطفى بن اسماعيل"[3] لذلك فإن العلاقة بين الدولة والمواطنين كانت سيئة بسبب الفساد السياسي والمالي وانعدام الإصلاح[4].

ب- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

تونس قبل الحماية الفرنسية هي البلد الزراعي من الناحية الاقتصادية مما جعلها محط طمع الدول الكبرى[5]، وكانت الأراضي الأكثر خصوبة بين أيدي أقلية من مقربي الباي أغلبهم من المماليك وهم ملاكون متغيبون يعيشون في الحاضرة ويؤجرون أراضيهم الشاسعة

---

[1] جان قانياج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس**، تر: عادل بن يوسف، محمد محسن البواب، برق للنشر والتوزيع، تونس، ص78.

[2] مصطفى خزندار: يوناني الأصل ولد عام 1817م، تربى في قصور الأسرة الحسينية، تعلم الاسلام وعلوم الدين، تميزت سياسته بالنفوذ المطلق في سياسة الدولة وكان يتصرف في الوزارات الهامة، ساعد البايات على الإسراف والقسوة في جباية الضرائب. (ينظر: الشباني بن غليث، المصدر سابق، ص68).

[3] مصطفى بن اسماعيل: أصله غير معروف، عرف بهذا اللقب نسبة إلى والده الذي يدعى اسماعيل، تربى عند أحد موظفي الحكومة، عرف بالطموح وحبه للمال لكي يستحوذ على ما تركه ما قلبه معتمدا في ذلك على نفوذه وسلطته. (ينظر: الشيباني بن غليث، المرجع نفسه، ص 72).

[4] الشيباني بن غليث، المصدر نفسه، ص70.

[5] عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، دار القدس، 1975، ص87.

لمزارعين آخرين أصبحوا بهذه الطريقة أثرياء على حساب صغار الفلاحين وبموجب القانون الصادر عام 1875م قانون الخمّاسة الذي من خلاله اعتمد الاستغلال الفاحش للفئة الكادحة من السكان حيث أصبح الخمّاس يعيش تحت رحمة الملاك[1]، وكانت الملكية الصغيرة في جهة الساحل هي الشكل الاكثر انتشار لذلك كانت الفوارق الاجتماعية أقل حدة منها في بقية الجهات، أما السكان الذين عرفوا بشدة حزمهم فقد كانوا هم أيضا ضحية نظام الجباية وآفة الربا، وكانت واحات الجنوب وبالأخص واحات الجريد موطنا جيدا لغرس النخيل حيث كانت التمور التي يتراوح إنتاجها السنوي بين 200 و300 ألف قنطار تمثل أهم مورد في هذه الجهة، ورغم ذلك فإن أغلبية السكان كانت تعيش في فقر لأن ثروة المنطقة كانت تنتفع بها السلطة[2].

أما الصناعة فقد كانت من أهم مجالات الفعالية الاقتصادية الوطنية مثل: صناعة الأصواف، النسيج، الحرائر التونسية، وكانت الحكومة التونسية تحتفظ مستقبل هذه الصناعات فوضعت لها التشريع القاسي[3]، وكان دستور 1861م الذي صدر في عهد الصادق" فرصة مناسبة للرأسمالية الأجانب الذين حصلوا على امتيازات في مختلف المجالات التصنيعية والخدمة والتنقيب عن المعادن مما نتج عنه تغلغل الرأسمال الأجنبي في البلاد وازداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي سوءا خاصة وأن الديون السابقة قد تراكمت أضعافا، واضطرت الخزينة التونسية إلى الحصول قسرا من الفلاحين والحرفيين على كل ما يمكن الحصول عليه، وانتشرت في البلاد المجاعة الكبرى والأمراض وبذلك توقفت الحكومة التونسية عن دفع أقساط الديون وحل الإفلاس المالي بتونس عام 1867، ولم تلبث الدول الاستعمارية أن انتهزت الفرصة لإخضاع المالية التونسية للرقابة الأجنبية، وفي سنة 1869

[1] شايب قدادرة، **الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري (1934-1954)**، دراسة مقارنة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف عبد الرحيم سكفالي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص33.

[2] علي محجوبي، المرجع السابق، ص18.

[3] عبد العزيز الثعالبي، المصدر سابق، ص 92.

تألفت لجنة دولية للإشراف على الإيرادات والمصروفات وقامت بتحويل مجموع الديون التونسية إلى دين واحد قدره 125 مليون، وصار يتعين على تونس أن تدفع لفرنسا سنويا مبلغا 6.25 مليون فرنك فرنسي من 13 مليون وهي مجموع إيرادات الحكومة الفرنسية وأصبحت ثروة البلاد مسخرة لدفع فوائد الدين[1].

إلى جانب ذلك أن مداخيل الحكومة التونسية تتأتى من الضرائب المباشرة التي يجمعها القياد ومن عشر الزكاة على الحبوب ومن قانون الزياتين والنخيل ومن الضرائب الشخصية والجمركية ومن مداخيل الضرائب غير المباشرة، أما زكاة العشر[(2)] تتراوح نسبتها بحساب مقادير الصابة لذلك فقد كان عيبها أن مداخيلها تتفاوت قلة وكثرة من سنة لأخرى حسب تقلبات المحاصيل، وكان أعوان القياد الذين يتصرفون دون رقابة ويرهقون الرعايا الفلاحين في استخلاص الزكاة بما يفرضون على مقاديرها من زيادات لحسابهم الخاص، وكان الأغنياء من الفلاحين يدفعون "البقشيش" للإفلات من تلك الضريبة، وكان الثقل الاكبر محمولا كله على أشد الفلاحين فقرا[(3)].

ومن هنا يتضح أن البلاد التونسية كانت في مثل هذه الظروف قابلة للاستعمار، فحكومة الباي كانت آنذاك معزولة عن الأغلبية الساحقة من السكان، ذلك أن النظام السياسي والاقتصادي عبارة عن مؤسسة تعمل على استغلال السكان استغلالا فاحشا عن طريق الضرائب دون أي اعتبار للمصلحة العامة، وهذا ما جعل البلاد رهينة للقوى الأوروبية التي كانت تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية زادت في اهتمامها وأدت في نهاية الأمر إلى انتصاب الحماية الفرنسية[4].

---

[1] أحمد اسماعيل راشد، المرجع سابق، ص94.

[2] زكاة العشر: هي أداء عيني على الحبوب يمس بالدرجة الأولى سكان سهول مجردة وجهة تونس، وبعثت إدارة خاصة لجمع هذه الضريبة تسمى الرابطة (ينظر: على محجوبي، المرجع السابق، ص 11).

[3] جان قانياج، المصدر السابق، ص88.

[4] علي محجوبي، المرجع السابق، ص21.

الفصل الأول:

الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الأولية

أولا: فرض الحماية الفرنسية على تونس

1- خلفيات فرض الحماية:

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، أخذت فرنسا تتطلع لاحتلال تونس لتأسيس امبراطورية فرنسية في المغرب العربي[1]، حيث كانت تونس في نظر فرنسا امتداد طبيعيا للجزائر من الجهة الشرقية[2]، وفي وقت كانت فيه تونس تعاني من حالة الضعف العام بسبب التدخلات الأجنبية، لا سيما الايطالية من خلال استيطان أعداد كبيرة من الجاليات[3].

كانت وضعية تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تثير مطامع القوى الأوروبية العظمى أمثال فرنسا وانجلترا وفي ايطاليا، فقد أيدت هذه الدول اهتمام مبكرا بهذا البلد الصغير خاصة وأن اهتماماتها كانت تخضع لعوامل استراتيجية واقتصادية وسياسية، فالبلاد التونسية لا تبعد سوى 140 كلم عن صقلية التي بها المضيق الفاصل بين حوضي البحر الأبيض المتوسط، وقد اكتسبت بفضل هذا الموقع مكانة استراتيجية كبرى، وصار احتلالها يشكل أهمية بالغة إذ يسمح بمراقبة طريق العبور بين غربي البحر وشرقه مما يسهل طبعا مراقبة التجارة المتوسطية ومراقبة تجارة الشرق الاقصى وهو ما صار ممكن منذ فتح قناة السويس وانتقال طريق الهند[4] إلى جانب ذلك فإن أهم المدن التونسية سوسة المشهورة بآثارها الاسلامية، والقيروان المعروفة بمركزها الديني وآثارها الإسلامية العريقة وهي أول مدينة بناها المسلمون في تونس، وبنزرت التي تحوي الميناء الحربي الشهير[5].

---

[1] جمعة عليوي، فرحان الخفاجي، **السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914م)**، مجلة الأستاذ، العدد 14، كلية التربية للعلوم الإنسانية، بغداد، 2015، ص254.

[2] محمد عصفور سلمان، **الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني والأوربي منها**، مجلة ديالي، العدد 56، كلية التربية للعلوم الانسانية، العراق، 2012، ص 1.

[3] جمعة عليوي، فرحان الخفاجي، المرجع سابق، ص 254.

[4] علي محجوبي، المرجع السابق، ص25.

[5] أحمد اسماعيل راشد، المرجع سابق، ص87.

هذا الأخير له منزلة خاصة لدى القوى العظمى إذ يمثل قاعدة بحرية وهمزة وصل بين الشرق والغرب ن ويسمح بتمويل البواخر بالوقود ويسمح لإنجلترا بحماية طريق الهند الذي يمثل أحد أركان سياستها الكبرى، فقد صرح القنصل الإنجليزي بتونس لزميله الفرنسي قبل الحماية بقوله: "**لقد كتبت لحكومتي مجلدات حول بنزرت**" غير أن أهمية الإيالة الاستراتيجية كانت تخفي جانبا آخر من اهتمامات القوى الأوروبية العظمى وهو الجانب الاقتصادي، لأن بلدان مثل: فرنسا وإنجلترا ...، كانت في ذلك الوقت في أمس الحاجة إلى ايجاد أسواق ومجالات استثمار رؤوس أموالها ومصنوعاتها، وهذه الظروف تجعل الطرق التجارية غاية يحتمها الوضع الاقتصادي، فالاقتصاد الرأسمالي ضاقت عنه حدود أروبا الغربية عندما بلغ مستوى معين من التطور[1].

سعت فرنسا منذ أن استتب لها الأمر في الجزائر إلى السيطرة على البلاد التونسية، وقد تمكنت بالفعل من تحقيق ذلك عام 1881م إذ تذرعت بهجوم بعض القبائل التونسية على الحدود مع الجزائري لتتدخل عسكرا في البلاد التونسية[2].

كان المتحمس لفكرة احتلال تونس هو رئيس الوزراء الفرنسي "جول فيري"[3] ولكنه لم يجد مساعدة ولا تشجيع من مواطنيه، لأن الرأي العام الفرنسي كان مهتما قبل كل شيء بالشؤون الداخلية سبب الهزيمة التي لحقت فرنسا في حربها مع ألمانيا 1870م، فكان رجالها المسؤولون يعارضون كل مشروع من شأنه إحداث أزمة بين فرنسا والدول، وكان السياسيون ورجال الصحافة يرون أن كل توسع خارج أروبا يشتت الجهود ويلهي الرأي العام عن المطالبة باسترجاع المناطق المفصولة، خاصة وأن التشجيع صادرا عن "بسمارك"[4] وقد لاقى

---

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص 26.

[2] راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011**، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص21.

[3] جول فيري: رئيس وزراء فرنسا (1880م-1885م)، وهو المتحمس لفكرة احتلال فرنسا لتونس (ينظر: محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص93).

[4] بسمارك: سياسي بروسي كبير من أهم العاملين على توحيد ألمانيا، تولى منصب المستشارية من عام 1871 حتى 1890م، ومن أهم منجزاتها اقامة الامبراطورية الألمانية الثانية ومن أكبر المشجعين للسياسة الفرنسية بتونس (ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 542).

"جول فيري" مقاومة عنيفة من الحزب الراديكالي، ولكنه في الأخير نفذ فكرته بالرغم من كل المعارضات وأنجز مشروعه بسرعة ومهارة فاتخذ بعض المناوشات البسيطة التي كانت تحدث أحيانا على الحدود بين التونسيين والجزائريين سببا للتدخل المباشر في شؤون تونس[1].

وبالرغم مما تعهد به باي تونس "محمد الصادق" في ذلك الحين من دفع الغرامات وضمان الأمن على الحدود، زحفت الجيوش الفرنسية من الجزائر بدون سابق إنذار على القطر التونسي بينما نزلت قوات أخرى من البحر في ميناء بنزرت ومنطقة طبرقة وبعد معارك لم تدم طويلا[2] قدم القنصل العام الفرنسي "روستان"[3] إلى الباي نسخة من المعاهدة المطلوب التوقيع عليها، والتي كان قد وضعها "جول فيري" وأرسلت مع القائد الفرنسي "بريار"[4] وأعطى الباي مهلة من الساعة التاسعة لقبول المعاهدة أو رفضها، وقد اجتمع الباي بمجلس الدولة التونسي لعرض الأمر عليه، وارتفعت أصوات المعارضة من أعضاء المجلس وطلبوا المقاومة ودعوة الشعب للجهاد، وهدد الفرنسيون بنزع الباي "محمد الصادق" عن العرش وينصب أخيه "الطيب باي" مكانه إذا رفض التوقيع عن المعاهدة، وفي الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم 12 ماي 1881م المواقف 12 جمادى الثانية 1298هـ وقع الباي "محمد الصادق" على المعاهدة وسط هذا الجو العجيب من الإرهاب[5].

---

[1] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 38.

[2] المصدر نفسه، ص38.

[3] روستان: قائد الجمهورية الفرنسية في تونس، تمت على يده توقيع معاهدة الحماية يوم 12 ماي 1881، وهو آخر قنصل فرنسي بتونس (ينظر، محمد بن خوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تق: حماد الساحلي الجيلالي بن يحي، ط1، دار العرب الاسلامي، بيروت، 1986م، ص129).

[4] بريار: جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية على تونس في أفريل 1881م، فرض الحصار على قصر الباردو (ينظر: محمد عصفور سلمان، المرجع سابق، ص10).

[5] شوقي عطا الله الجمل، **المغرب الكبير في العصر الحديث، (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الاقصى)**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977م، ص308.

2- معاهدة باردو:

لقد تم إعلان الحماية الفرنسية على البلاد التونسية أي تشكل الاستعمار الفرنسي هناك، وذلك إثر معاهدة باردو التي وقعت يوم 12 ماي 1881م التي لم تكن سوى قرار للحكومة الفرنسية فرض على الباي "محمد الصادق" ومع ذلك فهي لم تجرد الباي من كامل سلطته [1].

فهذه المعاهدة في مظهرها لا تشعر بحقيقة الأهداف الاستعمارية التي كانت تهدف إليها فرنسا، حيث صيغت موادها بطريقة توحي كأنها لا تمس صميم استقلال تونس وحقوقها كدولة ذات سيادة، لكن التحليل الدقيق لموادها يوضح كيف أنها سلبت تونس كل مقومات الدولة المستقلة[2] وحرمت على الباي تسيير شؤون البلاد الخارجية حتى أنه أصبح لا يستطيع عقد أي معاهدة مع بلد أجنبي دون موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية، وقد تضمنت هذه المعاهدة بعض الفقرات العامة التي تترك لحكومة الجمهورية مجالا واسعا للتأويل والتحرك في المستقبل إضافة الى كونها تسمح للسلطة العسكرية الفرنسية بأن: "**تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط**"[3].

لقد توقفت معاهدة باردو إلى استنباط حل وسيط بين وضعية الاستقلال ووضعية الالحاق، ففي سنة 1881م لم يكن بإمكان فرنسا أن تتولى كما كان يرغب في ذلك الفرنسيون بالجزائر إلحاق الايالة التونسية بدون قيد أو شرط بالمقاطعات المجاورة لأن الرأي العام الفرنسي بأغلبيته الساحقة لم يكن موافق تمام الموافقة على المحاولات الاستعمارية التي كانت تظهر آنذاك بمظهر المغامرات الباهظة الثمن والتي لا تستفيد منها إلا أقلية من

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص60.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص308.

[3] علي محجوبي، المرجع السابق، ص60.

الرأسماليين، أما في البرلمان فإن اليمين الوطني واليسار كانا مناهضين لتشتيت القوى الفرنسية خارج أروبا[1].

وعلى الصعيد الدولي فإن فرنسا كانت تخشى ردود الفعل المناهضة من قبل ايطاليا التي يمكن أن تنساق الى الانخراط في الحلف الثلاثي[2] فيزيد ذلك في عزلة فرنسا السياسية بأروبا، وبالتالي هذه المعاهدة كانت تتضمن إمكانية قيام الدولة الحامية بمراقبة جميع أعمال الدول المحمية حتى تتمكن من الاضطلاع بالمسؤوليات التي تعهد إليها المعاهدة، ذلك أن حق التدخل الراجع إلى الدولة المحمية في ميدان الإدارة الداخلية منبثق عن الالتزامات الدولية التي تعهدت بها بموجب ابرام عقد الحماية نفسه[3]، والملاحظ أن معاهدة باردو لم تذكر في نصها لفظة (حماية protection) بل نصت على أنها معاهدة صداقة، بيد أن فرنسا ذكرت أن وجودها ليس احتلالا بل حماية[4].

وأهم ما جاء في معاهدة باردو موافقة الباي على أن تحتل القوات الفرنسية الجهات والمراكز التي تراها صالحة للاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، وينوب عن الجمهورية الفرنسية لدى تونس وزير مقيم يتولى بنود تنفيذ الاتفاقية، كما تضمنت أيضا تعهدات صريحة اتجاه الدول الأوروبية المنافسة وأهمها المحافظة على المحاكم القنصلية واللجنة المالية الدولية، والالتزام باحترام وتنفيذ جميع المعاهدات التجارية التي تربط تونس ببقية الدول الأوروبية، ويبرز الحرص على تطمين الدول الكبرى والتشديد على ضمان

[1] أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر (1881-1956م)**، تع: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 10.

[2] الحلف الثلاثي: هو الحلف الذي يجمع بين النمسا وألمانيا وروسيا تحت إشراف القائد البروسي (ينظر: أحمد القصاب، المرجع نفسه، ص10).

[3] أحمد القصاب، المرجع نفسه، ص19 .

[4] جمعة عليوي، فرحان الخفاجي، المرجع سابق، ص252.

مصالحها عنصر إضافي في استراتيجية التهدئة التي توختها فرنسا إبان الاحتلال، وحقيقة فالسياق الدولي العام كان لا يتيح للجانب الفرنسي وضعا أفضلا من الحماية[1].

وبالتالي فطبقا لمعاهدة باردو[2] فقد احتفظ الباي باستقلاله الداخلي وبصلاحياته السياسية والقضائية والإدارية[3] والناظر في بنودها يرى أنها تلزم الجانب الفرنسي بالمحافظة على كيان الدولة التونسية، واحترام شخصيتها القانونية دون تحديد نوعية العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المولى عليه[4].

3- اتفاقية المرسى (8 جوان 1883م):

اكتشفت فرنسا بعد سنتين من إمضاء المعاهدة السابقة أنها لا تحقق لها الغاية المنشودة، وأن ما خولته المعاهدة لها لا يعطيها حق التدخل في شؤون تونس الداخلية والتي كان يراها الباي "محمد الصادق" من اختصاص حكومته، ولهذا سعت الادارة الفرنسية بمختلف الوسائل لفرض معاهدة اخرى تضمن لها ما سعت إليه[5]. وقد مثلها في هذه المرة (أي الاتفاقية الجديدة) المقيم العام الفرنسي "بول كامبون[6]" الذي خلف سابقه "روستان" في 12 ماي 1882م، والذي حرص منذ قدومه الى تونس على ابرام اتفاقية جديدة يسعى فيها إلى تحقيق العديد من الأمور ومن أهمها التخلص من "اللجنة المالية الدولية"[7] وهذا ما حققته

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 29.

[2] للمزيد من التفاصيل ينظر للملحق رقم 01.

[3] أحمد القصاب، المرجع سابق، ص10.

[4] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع سابق، ص29.

[5] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص28.

[6] بول كامبون: شغل منصب مقيم عام بتونس، ركز على نظام الحماية، (ينظر: محمد بن خوجة، المصدر السابق، ص129).

[7] اللجنة المالية الدولية: كانت المتصرف الأساسي في المالية التونسية لفائدة الدائنين، ولها الدور الأهم في تسيير شؤون البلاد بقيت سارية المفعول حتى بعد ابرام معاهدة باردو، وقد رأى المقيم العام الجديد وجودها متنافيا مع تطور العلاقات السياسية بين الإيالة وفرنسا (ينظر: أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 17، 18.)

حققته فعلا ووصلت اليه فرنسا، حيث في 8 جوان 1883م[1] الموافق لـ 25 جمادى الأولى 1300هـ، بسراي (المرسى)[2] فرض على الباي الجديد "علي باي"[3] توقيع هذه الاتفاقية الجديدة والتي عرفت اتفاقية "المرسى" وقد اعتبرها الفرنسيون حسب النص الذي أتت به أنها مكملة لمعاهدة باردو[4]، حيث أن فرنسا في المعاهدة السابقة لم يكن لها حق التدخل في شؤون الإيالة الداخلية، لأن معاهدة الحماية تلك كانت تضمن للدولة الحامية إمكانية مراقبة أعمال الدولة المحمية في ميدان الإدارة الداخلية، إذ باستطاعة الباي في كل وقت وحين أن يرفض أي تدخل من قبل فرنسا في شؤون بلاده الداخلية[5].

لكن هذه الاتفاقية (**اتفاقية المرسى**[6]) قد خولت لفرنسا انتهاك سيادة الباي الداخلية حيث جاء في مادتها الأولى والتي هي أخطر المواد أن حضرة الباي "علي باي" يتعهد من أجل تسهيل مهمة الحكومة الفرنسية بتحقيق الحماية بإجراء الإصلاحيات الإدارية والقضائية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة من إدخالها"[7].

وبموجب هذه المعاهدة خول الباي لفرنسا حق التصرف في شؤون بلاده وأصبحت هذه الاتفاقية تفرض بالأكيد أن هناك حماية فرسية على تونس، وصحيح أنها في ظاهرها لم

---

[1] المرجع نفسه، ص18.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتاب العربية الشرقية، تونس، ص 179.

[3] علي باي الثالث: كان في مدة ولايته للعهد، سافر مرات بالجيوش في داخل المملكة للمحافظة على الأمن العام، فاكتسب فاكتسب بذلك معرفة تامة بمصالح البلاد ورغائبها، كان كريم الاخلاق رقيق القلب له مشاركة طيبة في العلوم العربية والفقهية، وفي أوائل إمارته أمضى على اتفاقية المرسى المتقدم ذكرها، أسست في عهده العديد من الوظائف التي تخدم شؤون البلاد، كوظيفة الكاتب العام التي أسست في أفريل 1884م، توفي على باي في 12 جوان 1902 وتولي بعده ابنه (ينظر:أنور الجندي، الموسوعة الإسلامية العربية العالم الإسلامي الاستعمار السياسي الاجتماعي و الثقافي، ج4، ط1، دار الكتاب، بيروت، لبنان، ص 179).

[4] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (تونس– الجزائر – المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الانجلو الانجلو مصرية، مصر، 1993، ص 194.

[5] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص19.

[6] للمزيد من التفاصيل ينظر للملحق رقم 02.

[7] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص33.

تقض على سيادة الباي الداخلية بالتمام والكمال بل أبقت له حق التشريع وسن القانون لكن الحكومة الفرنسية قد اعتبرت هذه المادة تنازلا من الباي عن سلطاته إلى الدولة المحمية واتخذتها سبيلا في عرقلة جميع الإصلاحات التي تراها حكومة تونس مناسبة لها، واعتمدت عليها في تنفيذ برنامجها الاستعماري لا غير، وبعد أن كان المقصود منها هو أن يتعهد الباي بإدخال الإصلاحات اللازمة بمساعدتها أصبحت تتخذ سندا قانونيا للاستفادة من اختصاصات الحكومة التونسية لصالحها[1].

أما في المادة الثانية فهي "تعطي الحكومة الفرنسية حق الاشراف على الشؤون المالية لتونس" حيث نصت على أن يعقد الباي قرضا والذي اختلفت بعض المصادر على قيمته المحددة، هذا القرض يكون لسداد الديون بضمان الحكومة الفرنسية التي يكون من حقها وضع الشروط المناسبة لهذا القرض وتحدد أوقات السداد، كما نصت على ان الباي ليس له مستقبلا حق عقد أي قرض لحساب المملكة التونسية دون إذن مسبق عن الحكومة الفرنسية"[2].

وفيما يخص المادة الثالثة من الاتفاقية فهي تتضمن "أن يقتطع الباي من مداخيل الإيالة ما يلي:

أولا: المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا.

ثانيا: مخصصات الباي وقدرها 1.200.000 فرنك، وما يبقى من ذلك يعين لمصاريف المملكة ولتسديد أعباء الحماية، أي أن هذه المادة هي أيضا تحظى الشؤون المالة للإيالة ونستطيع أن نعتبرها مكملة للمادة التي سبقتها[3] (المادة الثانية).

---

[1] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص29.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص309.

[3] يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات**، دار الكتاب العربي، مصر، ص 156.

وقد نص في النهاية في المادة الرابعة من الاتفاقية على أن هذا المعاهدة مكملة لمعاهدة باردو ولا تنقص أي شيء مما نصت عليه المعاهدة السالفة[1].

وبالنظر إلى هذه الإتفاقية الممضاة فقد توزعت السلطة بين طرفين غير متكافئين أحدهما حديث وفاعل يمثله المقيم العام والمصالح الراجعة إليه، والآخر عتيق ويمثله الباي وأعضاءه، أما السلطة الحقيقية فقد خرجت من أيدي التونسيين وأصبحت بيد فرنسا يمثلها المقيم العام الفرنسي[2]، وذلك بمقتضى مرسوم صادر من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 10 نوفمبر 1884م، الذي يعطي للمقيم الحق نيابة عن الحكومة الفرنسية، وبذلك جعلت أوامر الباي (أي مراسيمه) غير نافذة ما لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي[3]، حيث جمع بدوره بين السلطات التشريعية والتنفيذية وألغى معظم الوزارات التونسية وقد أخذ حق وضع التشريعات والمراسيم التي تخدم مصالح فرنسا وبالتدرج أزال معظم الامتيازات الممنوحة سابقا للأجانب مما أثار حفيظة هذه الدول، كما تمكن من توجيه الاقتصاد التونسي بما يخدم مصالح السلطات الفرنسية[4].

وهكذا فإن فرنسا تجاوزت حدود المعاهدتين اللتين فرضتا على حكومة تونس فرضا، فحلت محل الدولة المحمية، وقد حكمت البلاد حكما مباشرا وأصبح ممثلها فما بعد بتونس الحاكم المستبد والرئيس الاعلى للإدارة التونسية[5].

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 309.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص32.

[3] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص30.

[4] محمود علي عامر، **تاريخ تونس وليبيا المعاصر**، ط1، دار الأعصار العلمي، الأردن، عمان، 2017م، ص30.

[5] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص30.

ثانيا: ردود الفعل الأولية على الاحتلال:

1- المقاومة الشعبية المسلحة:

لم يرضى الشعب التونسي بأن يسلبه الاستعمار الفرنسي حقوقه ويفرض قيوده على سيادة البلاد، في حين أن الفرنسيين تيمنوا أنهم فرضوا سيطرتهم على البلاد واستقروا فيها بمجرد إمضاء معاهدة الحماية، ولكن العكس فقد أخذ الحماس يدب في صفوف الثوار التونسيين وأخذت روح المقاومة تعم الأوساط التونسية فقد رفضوا الاستسلام وعادوا (عداء) حتى من قبل بذلك سواء طواعية أو إرغاما كالباي الذي وقع معاهدة الحماية واستسلم لفرنسا[1].

وقد شجع التونسيين على القيام بهذه الثورة عاملان أساسيان، أولهما قيام ثورة في الجزائر هي ثورة الشيخ بوعمامة في جنوب وهران في صيف سنة 1881م، وثانيهما هو إحساس التونسيين بأن القوات العثمانية المرابطة في طرابلس الغرب ستؤيدهم أو على الأقل ستأويهم إذا فشلوا حركتهم وهذا على حد زعمهم[2].

وقد امتددت هذه المقاومة المسلحة من الشمال إلى الوسط والساحل ثم إلى الجنوب التونسي[3]، وسنخص بالذكر في أول الأمر المقاومة في الشمال التونسي.

أ-المقاومة في الشمال:

كانت قبائل خمير وسكان الجبال عموما في طليعة حركة المقاومة في شمال البلاد، فما إن سرى نبأ وصول السفن البحرية إلى ميناء طبرقة حتى هب متطوعون من أولاد بوسعيد والحوامد وأولاد عمر بقيادة شيوخهم للمقاومة ولمواجهة الأعداء ولم تتمكن قوات الاحتلال من الاستيلاء على المدينة في 26 أفريل 1881 إلا بعد قصفها، أما الفروع

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، 310.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص192.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص23.

الأخرى من خمير فلم تغادر مواقعها بل بقيت لقطع السبل على القوات الفرنسية التي تصدت لكتيبة الجنرال فاندوسون[1].

وقد تواصلت المقاومة أيضا في جهة جندوبة بمشاركة قبائل أولاد بوسالم والشياخة وعمدون، وقد كانت هذه القبائل مدعمة بأبنائها من الجنود الذين فروا بأسلحتهم من معسكر" علي باي" في 29 أفريل 1881م للدفاع عن مواطنهم، إثر احتلال سوق الأربعاء، وقد شهدت أيضا قبيلة " بوسالم" بالتحديد في 30 أفريل من نفس السنة معركة عنيفة دارت رحاها في موضع يعرف بـ "بن بشير"، وقد استمر القتال في هذه المنطقة ونتج عنه العديد من الخسائر لكلا الطرفين (الفرنسيين والتونسيين)[2].

وقد تواصلت المقاومة المسلحة للتدخل العسكري الفرنسي في الشمال إلى فيفري 1882م فتعدت المعارك واستبسل المقاومون في الدفاع عن وطنهم حتى أن الفرنسيين اعترفوا بقوتهم وعزمهم رغم عدم تكافئ القوى العسكرية الفرنسية مع الهجومات الفردية القبلية، وقد توجهت القوات العسكرية إلى بعض المناطق الأخرى لاحتلالها كبنزرت وماطر وغيرها، إلا أن قبائل "مقعد" و"هذيل" هاجمت قوات الاحتلال ودافعت دفاعا مستميتا إلا أنها فشلت في ذلك حيث أن القوات الفرنسية تمكنت من احتلال ماطر في 18 ماي وباجة في 20 ماي[3].

وصحيح أن المقاومة في الشمال قد فشلت إلا أننا لا ننكر الدفاع المستميت الذي حققته القبائل، حيث تمكنت من تحطيم معنويات فرنسا بالاستيلاء على البلاد التونسية وخلقت لها العديد من الخسائر والخيبات، حيث بالهجوم الذي افتعله المقاومين التونسيين بقيودهم قائد من الأعيان الذين برزوا في جهة الشمال وهو "علي عامر العياري" وهاجموا

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص46.

[2] علي محجوبي، المرجع السابق ، ص 46.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص25.

محطة السكك الحديدية الفرنسية بوادي الزرقاء في 30 سبتمبر وقضوا على من فيها من المستغفلين الفرنسيين، وغير ذلك من الهجومات[1].

ب- المقاومة في الساحل والوسط:

شملت المقاومة في الوسط والساحل العديد من القبائل من بينهم قبائل جلاص، الهمامة، ماجر، الفراشيش، نفات وغيرها من القبائل التي قررت الدفاع عن أرضها ونسيت جميع خلافاتهم التقليدية[2]، والجانب الذي ميز هذه المقاومة هو روح التضامن الذي مثلته القبائل حيث اتحدت فيما بينها ضد العدو الفرنسي على عكس قبائل الشمال التي كانت للصراعات الداخلية أكثر منها صراعات مع الاستعمار الفرنسي، وقد برز في هذه الجهة القائد "علي بن خليفة" قائد نفات بمظهر الزعيم الحقيقي حيث ربط الصلة مع السلطة العثمانية بطرابلس، ونصب مقر قيادته العامة في منتصف شهر جوان على مقربة مدينة صفاقس التي تحولت ضواحيها الى منطقة يراقبها رجال قبيلة نفات، وقد التحقت بهم بعد مدة قليلة قوات جلاص والمثاليث وأولاد عزيز من قبيلة الهمامة، كما انضمت إلى الصفوف الثائرين قوات من بني يزيد وعلى رأسها "محمد بن شرف الدين" وقوات الحزم بقيادة "بلقاسم بن سعيد" وغيرهم[3]، وفي 25 ماي 1881 قام قبائل " اولاد سعيد" في الوسط بالهجوم على خطوط الموصلات ذات الشراكة بين الايطاليين والمرسلين، حيث أغاروا المقاومين على هنشير النفيضة الذي تمتلكه "الشركة المرسيلية للقرض" فهاجموا أعوانها وطردوهم، وقد تعددت عمليات الهجوم والمعارك[4]، حيث دارت في الوسط والساحل عدة معارك نذكرها على سبيل المثال حسب ما جاء في كتاب "الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية "لتليلي العجيلي":

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص34.

[2] علي محجوبي، المرجع السابق، ص50.

[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص25.

[4] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص26.

1- **معركة حيدرة:** حيث مثلها قبائل ماجر والفراشيش والذين كانوا يعدون ألفين بين خيالة ومشاة تحت قيادة "محمد بن يونس" و"الحاج الحراث" حيث واجهوا القوات الفرنسية في هذه المعركة التي استمرت كامل مساء يوم 17 أكتوبر 1881م، وقد خلفت عشرات من القتلى من بينهم القيادي "محمد بن يونس"[1].

2- **معركة الروحية:** والتي وقعت في 23 أكتوبر 1881م، حيث شارك فيها أولاد كهنة وأولاد عيار، قبائل جلاص والهمامة والتي خلفت 25 قتيلا وعدد كبير من الجرحى[2].

3- **أما المعركة الأخيرة هي معركة " كدية الحلفاء"**: والتي وقعت في 25 أكتوبر من نفس السنة السابقة، حيث قرر الأهالي أن يستخدموا فيها كل قواتهم في وجه قائد الفيلق الفرنسي مما كلفهم 150 قتيلا[3].

ت- المقاومة في الجنوب:

شملت هذه المقاومة مدينتي قابس وصفاقس وعدة مناطق أخرى كسوسة والغلمة الصغيرة وزغوان وكذلك مدينة القيروان التي أعلنت الثورة ضد الفرنسيين[4].

وقد انطلقت المقاومة من مدينة قابس بقيادة الحاج صالح بن خليفة (شقيق علي بن خليفة الذي اضطر مرغما للهرب إلى ليبيا لتحيين الفرص للعودة مرة أخرى إلى تونس لشن مقاومة ضد الفرنسيين)، حيث نضم "صالح بن خلفية" المقاومة بهذه المدينة التي كانت تتكون آنذاك من قريتي المنزل وجاره، حيث تم دخول الأسطول الفرنسي إلى قابس في 24 جويلية 1881م أين بدأ القصف داخلها ودارت المعركة بينهم وقد صمد الثوار لمدة أربعة أشهر لكن استطاعت فرنسا السيطرة على قابس في نهاية شهر نوفمبر 1881م. [5]

---

[1] التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881م-1939م)**، م2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992، ص 128.

[2] التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص128.

[3] المرجع نفسه، ص 128.

[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 310.

[5] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 50.

أما بالنسبة لمدينة صفاقس فقد عاشت جوا من الاضطرابات بسبب بعض القبائل المجاورة، وفي هذه الفترة بالتحديد زاد الأمر سوءا قدوم الأسطول الفرنسي إلى المدينة في 14 جويلية من نفس السنة، الذي كان يضم 17 سفينة حربية وحوالي 6000 جندي، ونظرا للتفاوت التقني بين أسلحة الثوار التونسيين وسلاح قوات الاحتلال، لم يستطيع سكان المدينة وثوارها الصمود بعد القصف الذي دام حوالي ستة أيام، وتواصل الى غاية 16 جويلية 1881 أين سقطت مدينة صفاقس على أيدي الفرنسين[1].

هكذا ورغم البطولة النادرة التي أبداها الشعب التونسي إلا أن الفرنسيين استطاعوا تثبيت وجودهم داخل القطر التونسي باستخدام كافة الوسائل الحربية العسكرية للضغط على المقاومين إلا أن الكفاح التونسي لم ينتهي، فالاحتلال أو الاستعمار مهما اختلفت أشكاله وأساليب يبقى سالب للحقوق ومن المستحيل أن تقبل به أية دولة من الدول فيكون همها الوحيد هو استرجاع العزة والكرامة كما فعل الشعب التونسي[2].

2- ردود الفعل على المقاومة الشعبية المسلحة:

ظهرت العديد من المواقف والردود حول المقاومة الشعبية المسلحة منها داخلية محلية وأخرى خارجية.

موقف الباي:

والذي يظهر موقفه إثر اجتماعه الذي تم مع مستشاريه ليستطلع رأيهم في المقاومة للاحتلال الفرنسي وقد دارت العديد من المناوشات بينهم حيث رأى رئيس البلدية "العربي زروق" وهو كان عضو من ذلك الاجتماع، رأى أنه ينبغي عدم الاستسلام والخضوع إلى العدو الفرنسي وأن الرأي الأصح هو انتقال الباي إلى العاصمة وإعلان المقاومة، في حين أن الباي كان ضد ذلك بحجة أن ليس له باليد حيلة خصوصا أمام العسكر الفرنسي الذي

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص 49.

[2] عاطف عيد، **قصة وتاريخ الحضارات العربية (تونس – الجزائر)**، ج21-22، موسوعة تاريخية – جغرافية- حضارية وأدبية، حقوق النشر والطبع والاقتباس، محفوظة للنشر، بيروت، 1998-1999، ص66.

حاصر القصر ويتحين الفرصة للاستيلاء عليه والأمر الذي أغضب رئيس البلدية أكثر هو موافقة أهل الفتوى ورجال الشرع للباي الذي فتووا أنه لا مانع من الاستسلام إذا كان الباي يعلم أنه لا قوة ولا قدرة له على المقاومة[1].

ولم يتوقف رأي الباي أو موقفه على المعارضة فقط، بل نستطيع أن نقول طبق للمعاهدات السابقة، أنه وافق على احتلال أو بالأحرى سيطرت القوات الفرنسية المحتلة على بعض المراكز والمناطق التي رفضت الطواعية للفرنسيين ولقرارات الباي في الاستسلام بهدف أن يسود النظام في هذه المناطق ويسودها الأمن خصوص في الحدود والسواحل[2].

موقف التونسيين:

من موقف الباي المعارض بدأت جميع المواقف تظهر وبالخصوص موقف الشعب التونسي الذي أحزنهم ضياع بلادهم وصمموا على مقاومة الاحتلال رغم سيطرة الفرنسيين على معظم أراضيهم وقبل أن يعلن الشعب رفضه للمستعمر الغاشم اعلن عداءه للباي الذي قلنا سابقا أنه رفض المقاومة وقبل بالاستسلام، والقاعدة الأهم في هذا الموقف هي القاعدة العسكرية حيث أن بعض أفراد الجيش التونسي أعلنوا عصيانهم لأوامر الباي وأوامر ضباطهم وقرروا أن يكونوا أوفياء لحماية الشعب لا للسلطة المستسلمة، وقد فروا من ثكناتهم الى أهلهم مصممين على الثورة وأيضا قد أعلن الجند المرابط بالعاصمة العصيان وغادروا القصبة ملتحقين بالساحل وصفاقس[3].

- **موقف الطرق الصوفية:**

قبل أن نبين موقف هؤلاء الطرق لابد أن نشير إلى أمر مهم هو أنه ليست كل الطرق وقفت على رأي واحد فهي في حد ذاتها منها المعارض ومنها المتواطئ مع السلطات

---

[1] الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية-رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة – تونس، ص26.

[2] علي محجوبي، المرجع السابق، ص45.

[3] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص28.

الفرنسية، ونذكر على سبيل المثال "قادور الميزوفي" وهو الشيخ " الطريقة القادرية"[1]، التي كانت متمركزة في منطقة الكاف حيث أنه استعمل كل ماله من نفوذ على سكان تلك المنطقة لحثهم على الخضوع لجيش الاحتلال الفرنسي، وإذا كان بعض أفراد هذه الطريقة القادرية معارضين للمقاومة فلا يعني ذلك جميعهم[2] ففرقة "أولاد بوسالم" على حد ما يذكر "التيليلي العجيلي" في كتابة عن الطرق الصوفية أن هذه الفرقة ينتمون الى الطريقة القادرية والذي كانوا ضد الاحتلال فقد ذكرنا سابقا انهم ساهموا في العديد من المعارك بالخصوص التي دارت في الوسط[3]، في حين وعلى خلاف الطريقة القادرية نجد أن الطريقة السنوسية والتي كانت تنمي اليها بعض قبائل الجنوب، دعت هذه الطريقة الى مقاومة الهيمنة الاجنبية[4].

في حين الطريقة الرحمانية والطريقة التيجانية كانتا متناقضتين في مواقفها للمقاومة، حيث أن الطريقة الرحمانية أعلنت منذ البداية عدواتها للاحتلال الفرنسي والتي تنتمي اليها قبائل "عمدون" المذكورين سابقا على عكس الطريقة التيجانية التي يمتد نفوذها إلى البلدان المغاربية الثلاثة، والتي تتعامل مع القوى الاستعمارية وتعمل على أن يستسلم السكان الى فرنسا[5].

وكل هذا يدل ان الوازع الديني لم يكن له دخل في المقاومة التونسية وبالتالي فإن الموقف من المقاومة هو المحدد لطبيعة العلاقات بين الاطراف المتواجدة وليس دائما العامل الطرقي أو المعطى القبلي[6].

---

[1] الطريقة القادرية، سميت بالقادرية نسبة الى مؤسسها الاول عبد القادر الجيلاني، خلت هذه الطريقة البلاد التونسية مبكرا (ينظر: التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص39.)

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص57.

[3] التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص126.

[4] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص57

[5] المرجع نفسه، ص57.

[6] التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص126

موقف الدولة العثمانية:

من العوامل التي ساهمت في ظهور المقاومة في الجنوب التونسي حسب ما ذكره علي محجوبي في كل من مدينتي صفاقس وقابس في شهر جوان 1881 تعود الى تلقي المقاومين الشائعات الرائجة آنذاك حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسية وخشية الجاليات الأوروبية من تطور الامور وحدوث عمليات النهب من طرف الثوار لممتلكات الجاليات[1] بعد وصول برقية باي تونس الى اسطنبول، اجتمع مجلس الوزراء العثماني، وقرر ضرورة التفاوض مع فرنسا، وفي حالة رفضها يجب ضمان تأييد الدول الكبرى بحقوق الباب العالي بولاية تونس، ومن جهة أخرى أعلم الباب العالي الحكومة البريطانية برغبته في التفاهم مع فرنسا، واقترح عليها القيام بالتحقيق حول الظروف التي أدت إلى اعتداءات بعض أفراد القبائل[2]، إذن ومن ذلك تبين أن الدولة العثمانية كانت مساندة إلى المقاومة المسلحة، حيث رفضت توقيع باي تونس على المعاهدة بالقوة والإرغام واعتبرتها غير شرعية وباطلة إلا أنه لم يكن بيدها حيلة، فلم يؤثر موقفها مطلقا على الموقف السياسي ففي ذلك الوقت بدأت تفقد الدولة العثمانية توازنها ولم تصبح مهابة كما قبل[3].

واستنادا إلى ما ذهب إليه المؤرخون لتبيان عجز الدولة العثمانية وضعفها، حيث تعد الفترة ما بين (1768-1826م) مرحلة ضعف الدولة العثمانية نتيجة ضعف سلاطينها وكذا المؤسسة العسكرية، اضافة الى مرحلة التنظيمات والاصلاحات العثمانية خلال (1826-1909م) في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحركات الانفصالية الداخلية منها،

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص57

[2] محمد عصفور سلمان، المرجع السابق، ص ص 8، 12 .

[3] عبد الرحمان التشاجي، **المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913)**، تر: عبد الجليل التميمي، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص131.

جمعية الاتحاد والترقي التي عملت على اسقاط حكومة عبد الحميد الثاني، وكذلك تراجع نفوذ الدولة العثمانية أمام الدولة الأوروبية على المستوى الخارجي[1].

- **موقف دول المغرب العربي:**

- **الجزائر:** وقف الشعب الجزائري مؤيد ومتضامن اتجاه قضايا الأقطار العربية خاصة القضية التونسية، فكان الجزائريين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية ضد الاحتلال الفرنسي لتونس رغم أن هذا الاحتلال كان انطلاقته من الجزائر، وقد كان الفرنسيون على علم بموقف الجزائر المؤيد للقضية التونسية خاصة بعد تجربة صمودهم في المقاومة داخل الجزائر لمدة نصف قرن كامل من الزمن آنداك ولهذا عمل الاستعمار الفرنسي على إضعاف الجزائريين بمختلف الوسائل قبل الشروع في احتلال تونس[2].

فقد أعلن الجزائريون غضبهم وحملوا السلاح مع إخوانهم التونسيين في مختلف جبهات القتال والمقاومة على طول منطقة الحدود وفي أعماق البلاد التونسية وداخل الجزائر نفسها في إطار أشغال جزء من القوات الفرنسية بها، وعرقلة الغازية منها داخل تونس لتمكين التونسيين من الكر والفر، كما ظهر دعاة جزائريون وتونسيون في واحات واد سوف وتقرت يحثون الناس على حمل السلاح لتقديم يد العون للمجاهدين التونسيين، مما اضطر السلطات الفرنسية الى فرض الرقابة مشددة الى مناطق الحدود[3].

ومن خلال ما سبق ذكره يبدوا أن الجزائر قد عبرت عن رفضها للاحتلال الفرنسي لتونس العدو المشترك بينهما، حيث أنهم شاركوا إخوانهم التونسيين في العمليات العسكرية المتعددة رغم قلة الامكانيات مع العلم أن وضعية الجرائم لم تكن تختلف كثيرا عن وضعية تونس.

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط1، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، 1420هـ، ص ص 23-40.

[2] يحي بوعزيز، **دور تونس في دعم حركات التحرر في الجزائر وموقف الجزائريين من إحتلالها عام 1830**، مجلة الثقافة، ع12، جويلية، اوت 1982، ص50.

[3] المرجع نفسه، ص52.

- **طرابلس الغرب:** إن موقف الحكومة الطرابلسية لم يختلف عن الموقف الجزائري إزاء الاحتلال الفرنسي لتونس، ففي الوقت الذي كان الشعب الجزائري يعبر عن رفضه للاحتلال حدثت مظاهرات في طرابلس ترفض من خلالها هي الأخرى فرض الحماية على تونس[1].

ولقد تجلى دعم الحكومة الطرابلسية للمقاومة بفتحها للمنافذ البرية في المقاومين، إذ اضطر المقامون الهجرة الى طرابلس في انتظار الدعم العثماني، واجتمع المهاجرون على الالتقاء بالمقطع (مضيق جبلي قرب الحدود الطرابلسية)، وقد انتشر سكان الفراشيش وأولاد العيار بالدواخل، وحاول "علي بن خليفة"، فرض زعامته على المهاجرين ولكنه لم يفلح في ذلك، وقد اختلف المؤرخون في تعداد عدد المهاجرين، حيث أن المصادر الفرنسية ترى أنه وصل عددهم في حد تقديرها إلى ما بين (40 ألف و120 ألف)[2] .

إضافة إلى ذلك فقد شكلت هذه الهجرة قلقا كبيرا لدى الحكومة الفرنسية، حيث عملت هذه الاخيرة على إجبار الثوار على العودة الى تونس بالقوة أو باللين، كما عملت على توزيع منشورات على المهاجرين وتحريضهم بواسطة الباي على الرجوع إلى أوطانهم[3].

ورغم أن حكومة طرابلس قد أعلنت عن موقفها الداعم للمقاومة إلا أنه لم يصاحبه دعم سكان ليبيا، ويرجع " محمد المرزوقي" ذلك بشكل غير مباشر الى سببين جوهريين كالآتي:

1- أن السلطة العثمانية في طرابلس أقدمت على التهجير الاجباري للمهاجرين التونسيين المتواجدين على الأراضي الليبية، بل تعدى الامر الى سجنهم لإجبارهم على العودة الى تونس، وهذا التصرف بث الرعب في قلوب المهاجرين، وكذا سكان ليبيا الذين خشووا أن يطلهم الأمر.

[1] رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، دار الدراسات والبحوث الانسانية، 1996، ص 142.

[2] محمد المرزوقي، **صراع مع الحماية**، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص321.

[3] علي محجوبي، المرجع السابق، ص100.

2- اعتبرت الحكومة العثمانية بطرابلس تنظيم المقاومة بالأراضي الليبية، وشن المقاومين هجوماتهم على مراكز العدو بتونس وأوهمت سكان ليبيا بأن تلك الهجومات تهدد استقرار سكان تونس[1].

وبالرغم من كل ذلك، إلا أنه تبين فشل المقاومة الشعبية المسلحة التي قام بها التونسيون رغم مواجهاتهم إلا أنهم من المستحيل أن يستقووا على القوة الفرنسية المدعمة بمختلف الاجهزة الحربية من مدافع وأسلحة وغيرها، وبهذا كان لابد أن نتعرف على الأسباب التي أدت الى فشل المقاومة.

و من بين الأسباب نذكر:

- عدم وجود خطة موحدة يقف عليها جميع المقاومين للاحتلال وذلك نتيجة عدم توافق القيادات فيما بينهم وكذلك العداءات التي كانت بين أطراف القبيلة الواحدة.
- حاجة رجال المقاومة الى الأسلحة الحديثة التي تمكنهم على الاقل من الوقوف ضد العدو الفرنسي بكل ثقة.
- غياب الدعم الذي كان من المفروض أن يكون وهو دعم الباي الذي كان ضد المقاومة وبدل المساعدة والمساندة زاد الأمر سوءا وغرق الغريق أكثر ووفق الى جانب المستعمر[2].
- عجز العثمانيين عن تقديم العون للمقاومين رغم محاولاتهم في ذلك، لأن الدولة العثمانية في حد ذاتها قد كانت تواجه العديد من الضغوطات والمشاكل ولم تكن بقوتها الكاملة كالسابق[3].
- استسلام العديد من السكان رغم كفاحهم فلم يستطيعوا الصمود أكثر في مواجهتهم للاحتلال الغاشم، كما أن مستشارين الباي وأعوانه في العاصمة ورجال الدين لم يقوموا بأي

[1] محمد المروزقي، المرجع السابق، ص328.
[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص310.
[3] المرجع نفسه، ص310.

معارضة تذكر ضد سلطات الحماية باستثناء رئيس بلدية الحاضرة المذكورة سابقا العربي زروق"[1].

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص50.

خلاصة الفصل:

ومما سبق نستخلص أنه ثبت في المصادر التاريخية أن احتلال تونس ما هو إلا تداعي لاحتلال فرنسا للجزائر، فقد اعتبرت الإيالة التونسية امتداد طبيعي لأراضيها الجزائرية الفرنسية بزعمها، ولم تكن الحماية الفرنسية على تونس محظ الصدفة وإنما خطط لها وما يؤكد ذلك رسائل القناصل الفرنسيين لحكوماتهم بالأهمية الجيوسياسية لتونس، وقد حاول "جول فيري" كل ما في وسعه للتأكيد على ضرورة احتلالها وقد افلح بابتداعه لنظام الحماية الذي كانت تونس اول تجربة له، حيث رسخت تبعية الايالة التونسية بمعاهدة مشؤومة هي معاهدة باردو وكرست مصالحها بمعاهدة المرسى لتأكيد الاحتلال والاستغلال، ومنذ ذلك الحين أصبح الباي ووزارته مجرد واجهة شكلية للحكم المحلي يمارس سيادة قانونية في الوقت الذي كانت فيه السيادة الفعلية للمقيم العام الفرنسي.

وبما أن كل فعل يولد ردة فعل فقد قاوم التونسيون الوجود الفرنسي على أرضهم، واستنكروا معاهدة الحماية وعملوا على مواجهة المحتل، فقامت المقاومة المسلحة الشعبية في الشمال والوسط والجنوب التي كان وقودها الشعب الرافض للتدخل الأجنبي فيه، إلا ان الإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت بالمرصاد للمقاومة ورجالها، فعملت على إخمادها وتشتيت قواتها لسيطرتها على البلاد التونسية.

الفصل الثاني:

إرهاصات المقاومة السياسية وميلاد حركة تونس الفتاة

أولا: عوامل التحول في النضال الوطني

1- ظهور الحركة الاصلاحية:

رغم ما كانت عليه المقاومة المسلحة من قوة إلا أنها لم تفضي بأي نتيجة للشعب التونسي، فقد تركزت الجيوش الفرنسية في جميع المراكز الاستراتيجية ولم يعد من الممكن للتونسيين الاستمرار في المقاومة، لكن ذلك لم يقتل الروح القومية لديهم[1]، فقد تحركت نخبة الأعيان بالعاصمة في إطار ما عرف "بالنازلة التونسية" وهي حركة احتجاجية ضد القرارات التي اتخذتها السلطة الاستعمارية في جميع المجالات حتى الدينية والتي أضرت بمصالح التونسيين المادية ومقومات ذاتيتهم الثقافية[2].

وعلى إثر ذلك ظهرت بعض الأفكار الإصلاحية في تونس التي تدعو إلى إصلاح حال المجتمع ومقاومة الجمود والتخلف الذي كان سببه الاستعمار وقد سلكت هذه الحركة المسلك الثقافي والفكري[3].

وكان يتزعم هذه الحركة مجموعة من الرواد من بينهم أحمد الورتتاني[4] ومحمد السنوسي[5]، هذا الأخير ألف وفدا يحمل عريضة ممضاة من مختلف طبقات الشعب لسمو الباي يحتجون فيها على شكل الحكم المباشر الذي تجريه السلطات الفرنسية في البلاد، وقد

---

[1] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط1، مطبعة الدراسة، القاهرة، 1948، ص 47.

[2] المنجي الزيدي، **الحرية (التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغير)**، ط1، ناشر جريدة الحرية، تونس، 2008، ص 18.

[3] المرجع نفسه، ص 17.

[4] أحمد الورتتاني: (1828-1885) كانت تربطه صلة وثيقة بالوزير خير الدين التونسي واصلاحاته المتعلقة بالأوقاف وتوجيه الحياة الاجتماعية الاسلامية وقد اسندت اليه رئاسة الأوقاف والذي أدارها على احسن وجه .(ينظر: يوسف مناصرية، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين (تأسيس الاحزاب الوطنية في تونس 1919- 1934)**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 28.

[5] محمد السنوسي: (1849-1900) تأثر هو الآخر بأفكار الأفغاني وآراءه وقد صار من أعضاء جمعية العروة الوثقى عند زيارته للآستانة والمشرق العربي والحجاز سنة 1882. (ينظر: يوسف مناصرية، المرجع نفسه، ص 28).

اقتنع الباي بآرائهم وأبدى تضامنه معهم في المطالبة بالحقوق المرسومة[1]، ورد الفرنسيون على ذلك بنفي قائد هذه الحركة إلى القاهرة[2].

ومن ذلك تعتبر الحركة الإصلاحية التي قام بها الرواد التونسيون قد دخلت إلى مرحلة جديدة وهي تأثرها بالتيار الإصلاحي المشرقي الذي كان بقيادة جمال الدين الأفغاني[3] ومحمد عبده[4] اللذان كانت لهما علاقة وترابط كبير مع محمد السنوسي الذي كان أحد أعضاء جمعية "**العروة الوثقى**"[5] التي أسسها الأفغاني وكانت آراءه إصلاحية داعية للإصلاح السياسي والتحرر من الاستعمار الغربي[6].

وقد تجاوب التونسيين مع آراء هذه الجمعية (العروة الوثقى) التي كان محمد السنوسي يسعى إلى نشر مبادئها في الأوساط التونسية وقد تم الأمر خاصة بعد زيارة "محمد عبده" للإيالة من 6 ديسمبر 1884م إلى 4 جانفي 1885م، وقد وجد هذا الإمام في الحركة الإصلاحية التونسية ما كان يطمح له وعلق آمالا كبيرة عليها وذلك للتقارب الذي نادى به

---

[1] علال الفاسي، المصدر السابق، ص 47.

[2] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 30.

[3] جمال الدين الأفغاني: (1839م-1897م): هو مفكر اسلامي ومصلح ديني وسياسي واجتماعي وصاحب الدعوة لتحرير الامم الاسلامية من الاستعمار والنفوذ الأجنبي ولقيام الجامعة الاسلامية على أسس دستورية، رمى بذور دعوته في ما طاف به من بلاد فارس والهند والحجاز والآستانة.(ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 231).

[4] محمد عبده: من رواد النهضة، دافع عن الفكر الاسلامي حيث حاول أن يخلصه من كل تقليد أعمى، درس على يد جمال الدين الأفغاني فكان من دعاة الإصلاح. (ينظر: صلاح زكي أحمد، **أعلام النهضة العربية الاسلامية في العصر الحديث**، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001، ص 64).

[5] العروة الوثقى: هي جمعية إصلاحية محض أسسها جمال الدين الأفغاني بمساعدة صديقه محمد عبده، وهي تدعو للتحرر من قيود الاستعمار والدفاع عن الشريعة الاسلامية، وقد أنشأت فيما بعد جريدة باسم هذه الجمعية في باريس، أشرف عليها الأفغاني وكان الشيخ عبده من محرريها. (ينظر: جمال الدين الحسني الأفغاني، محمد عبده، **العروة الوثقى**، تق: سيد هادي خسروهاشي، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، 2002، ص ص 68، 69).

[6] عبد المجيد كريم وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة 1881-1864م)**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص 22.

نفسه بينها وبين جمعية العروة الوثقى، وهذا ما يبين لنا أن الشيخ عبده ساهم بدور كبير في تنمية الحركة الإصلاحية في تونس[1].

وبعد سنتين من ظهور هذه الحركة برز إلى الأعيان أحد الشيوخ المصلحين، وهو من شيوخ الزيتونية السلفيين المكي بن عزوز[2]، حيث نشر دعوة إصلاح في الوطن العربي لمقاومة الشيوخ الجامدين الذين كان السبب في عرقلة الإصلاح الذي أراده سابقيه[3].

وقد توفي الشيخ "المكي" بعد نفيه إلى المشرق، إلا أن أفكاره لم تمت فقد تبناها مجموعة من الشباب الوطنيين من بينهم عبد العزيز الثعالبي[4]، وسرعان ما اجتمعوا هؤلاء المتأثرين بأفكار "المكي بن عزوز" وكونوا جريدة باللغة الفرنسية للدفاع عن مصالح التونسيين أسموها "المستقبل التونسي" وأخرى تحمل اسم "حبيب الأمة" وأخرى "سبيل الرشاد"[5].

وهكذا كان للحركة الإصلاحية في تونس، الدور الفعال في تقدم الحركة الوطنية وذلك كونها النواة الأولى لبروز الحراك السياسي في تونس الهادف لمقاومة الاستعمار الفرنسي.

---

[1] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)**، تع: عبد المجيد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 130.

[2] المكي بن عزوز: (1852-1916): ينحدر اصله من بيت جزائري من نواحي برج بن عزوز قرب بسكرة كان والده اول من استقر من عائلة بن عزوز بالبلاد التونسية، حيث ولد المكي تحت رعاية أبيه العلمية والتربوية وأخذ العلم على علماء الجريدة. (ينظر: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 23.

[3] علال الفاسي، المصدر السابق، ص 48.

[4] عبد العزيز الثعالبي: ولد من أب جزائري، تعلم في الزيتونة وفي الخلدونية ثم أكمل تعليه في المشرق العربي، وبدأ في العمل في الصحافة في بلاده وأنشأ جريدة سبيل الرشاد منذ سنة 1904م وسيكون له دور أساسي فيما بعد في تأسيس حزب تونس الفتاة (ينظر: جلال يحي، **العالم العربي الحديث الفترة الواقعية بين الحربين العالميتين**، دار المعارف، مصر، 1966، ص 689.

[5] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 31.

2- النشاط الصحفي:

كانت تونس قبل فرض الحماية قد أوقدت عددا من الشباب من خريجي المعهد الصادقي لإتمام دراستهم العليا، وبعد فرض نظام الحماية سنة 1881م أذنت الحكومة الفرنسية لهم بالرجوع إلى تونس وقد عاد هؤلاء يحملون أفكار تنويرية وطروحات وطنية، وحال عودتهم طرحوا أفكارهم بهدف تنوير الرأي العام التونسي[1].

ولا شك أن الصحيفة هي الوسيلة المثلى للتواصل بين القيادات الفكرية والسياسية من جهة، والجماهير الشعبية العريضة من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس ظهرت بعض الجرائد والصحف، وأول جريدة هي:

ا- جريدة الحاضرة:

هي أول جريدة عربية غير رسمية صدرت بتونس يوم 3 أوت 1888م، تولى إدارتها علي بوشوشة[2] وهو من خريجي المعهد الصادقي، والتف حوله مجموعة من ذوي الثقافة العصرية ومن أنصار خير الدين والذين ساندوه بقوة أمثال البشير صفر[3]، محمد الأصرم[4]،

---

[1] محمود علي عامر، المرجع السابق، ص 46.

[2] علي بوشوشة: (1859-1917) ينحدر من عائلة وجبهة من بنزرت درس اللغات الثلاث العربية والفرنسية والتركية، أتمم دراسته بأروبا، عاد الى تونس وأسس جريدة الحاضرة مع مجموعة من الشبان المثقفين للنهوض بالوطن. (ينظر: الزمرلي الصادق، **أعلام تونسيون**، تق: حمادي الساحلي، ط1، دار العرب الاسلامي، لبنان، 1986، ص ص 133، 136).

[3] البشير صفر: ولد بتونس العاصمة في عائلة من أصل تركي، دخل المعهد الصادقي منذ تأسيسه 1875م، كان يحظى لتفوقه في الدراسة بتكريم الوزير الأول خير الدين باشا، كان له نشاط سياسي تمثل في نشر الأفكار الاصلاحية والوطنية عن طريق جريدة الحاضرة ..... (ينظر: علي محجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، م2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص 128).

[4] محمد الأصرم: (1858-1925) ينحدر من أسرة عريقة أصيلة بالقيروان، كان ملفت النظر سواء في المدرسة الصادقية أو جامع الزيتونة بحكم موهبته وأفكاره، كان يطمح دائما لخدمة البلاد التونسية. (ينظر: الزمرلي الصادق، المصدر السابق، ص ص 177، 187).

محمد بن خوجة[1]، الشيخ سالم بوحاجب[2] ومحمد السنوسي، وقد نظرت إدارة الحماية التي كانت ترى في الجريدة الجديدة وسيلة لإبعاد التونسيين عن تأثيرات الصحف الشرقية التي كانت شديدة الرواج بتونس خاصة وأن الجريدة كانت معتدلة لا تتقيد بسياسة الحماية، وإن فعلت فيكون ذلك بلطف ودبلوماسية مثالية[3].

كانت هذه الصحيفة ترمي إلى النهوض بالشعب التونسي فكريا واجتماعيا وأدبيا، وذلك بمقاومة الأحكام المسبقة والقضاء والقدر وغيرها من الأفكار السائدة، ونشر أفكار عصرية مبنية على الروح النقدية التي هي ركيزة تقدم البلدان الغربية[4]، وقد اعتزم فريق هذه الصحيفة على الدفاع عن مصالح التونسيين وتبين تردي أوضاعهم ونادت بضرورة تحسينها[5] وقد نشر علي بوشوشة مدير الحاضرة في 20 نوفمبر 1894 مقالا كان في منتهى الجرأة تحت عنوان معبر هو "**مطالبنا**" وفيه يؤكد الكاتب علي محجوبي خاصة على النقاط الآتية:

1- ضرورة حماية أراضي الأحباس وهي أملاك غير قابلة للبيع ومخصصة لغايات خيرية من الأطماع الخاصة.

2- حماية البضائع التونسية من المنافسة الاجنبية وإعادة تنظيم المحاكم التونسية.

---

[1] محمد بن خوجة: ولد سنة 1869 وهو رابع أبناء الشيخ البشير بن خوجة، التحق بالمدرسة الصادقية، وألف الفهرس العلمي لمكتبة جامع الزيتونة، كما ساهم في تحرير جريدة الحاضرة، كما انتخب عضو في الهيئة المديرة للمؤسسة الخلدونية وتوفي عام 1942. (ينظر: الزمرلي الصادق، المصدر السابق، ص ص 225، 230).

[2] سالم بوحاجب: (1828-1924) هو من أعلام عصره تخرج من جامع الزيتونة، زار ايطاليا كما سافر إلى فرنسا واسطنبول، كان من الداعين إلى إدخال العلوم الحديثة في برنامج التعليم الزيتوني، كما تقلد منصب عضو في جمعية العروة الوثقى بتونس. (ينظر: محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ط1، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1982، ص 77).

[3] عبد المجيد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص 24.

[4] علي محجوبي، **الحركة الوطنية بين الحربين**، المرجع السابق، ص 25.

[5] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 65.

3- دخول التونسيين الذين توفرت فيهم الشروط المطلوبة إلى الوظائف العمومية ومشاركة الأهالي على غرار الرعايا الأوروبيين في إنجاز الأشغال العامة .

4- تعميم التعليم بإدخال مواد عصرية وتعميم اللغة العربية في كل المدارس ودخول التونسيين إلى المدارس العليا بفرنسا[1].

وهكذا لقيت الجريدة رواجا كبيرا عند قراء العربية المنبثين في داخل المملكة وأطرافها[2] حيث كانت بمثابة امتداد للحركة الإصلاحية التي تعمل على إقناع الرأي العام بأن الإسلام لا يتنافى مع التقدم وأن انحطاط العالم الاسلامي يعود أساسا إلى رفضه للتطور، وأن النهوض بالبلاد التونسية يقتضي التخلي عن العقلية القديمة، والاقتداء بالتجارب الأوروبية المبنية على تطور العلوم وبالتالي فهي قد ساهمت إلى حين انقطاعها عن الصدور سنة 1911 في تكوين رأي عام بتونس[3].

وقد كان شارل أندري جوليان يقول في حق جماعة الحاضرة:

"كان محرورا جريدة الحاضرة أول من هاجموا الجمود الذي كانت عليه تونس، ونددوا بالتغني السلبي بالماضي المجيد واللامبالاة إزاء المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تسببت فيها الحماية وعدم العناية بمستجدات العالم المعاصر"[4].

[1] علي محجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م-1934م)**، المرجع السابق، ص 125.

[2] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 24.

[3] علي محجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص 25.

[4] نور الدين سريب، **ممارسات ثقافية وجمعنة سياسية (المثال التونسي)**، تر: محمد عالم، مجلة إنسانية، العدد4، 2013، ص 139.

ب- جريدة الزهرة:

هي جريدة عربية جديدة، صدرت سنة 1890 نسبة إلى صاحبها عبد الرحمان الصنادلي[1] الذي تكون بمصر وتأثر برجالها، وقد انتقدت هذه الصحيفة سياسة الاستعمار نقدا لاذعا جلب لها الانتشار الواسع، وفي نفس الوقت غضب السلطة الفرنسية[2] حيث ظهر عليها منذ البداية قلة الاكتراث بالإدارة ورجالها وقلة الثقة في منشآتهم وتصرفاتهم، وبذلك ازداد صوتها لدى الوطنيين في حين الإدارة شرقت وغصت بها، فسارعت إلى إيقافها سنة 1896م ومهما يكن من أمر فإن الجريدتين كانتا مبادرة نهضة صحفية كبيرة شهدتها البلاد بين 1888م و1906م، وبالرغم من تأجج الصحافة بعد ذلك بين الشدة واللين[3] تواصلت النهضة الصحفية العارمة وتعززت بصحيفة الصواب[4]، هذه الأخيرة صدرت سنة 1904م وكانت بمثابة لسان النهضة الصحفية ومنارة الكفاح السياسي، وساهمت في تدعيم النهضة الصحفية التي تدعمت من جهة بازدياد عدد المطابع التونسية، وبذلك تجاوز عدد الدوريات العربية الصادرة بين 1888م و1906م دون الحديث عن تأثيرات الصحف والمجالات الشرقية مثل: منار، المقتطف، الهلال، الضياء...[5].

غير أن النخبة التونسية أدركت أن ازدهار الصحافة وتزايد عدد قراء الجرائد والمجلات على أهميتها لا يفي بالحاجة عندما تكون الغاية بث الوعي الوطني، ونشر

[1] عبد الرحمان الصنادلي: (1850م-1935م) هو تونسي من أصل جزائري، نشأ في مصر وتخرج على يدي الشيخ محمد بيرم الخامس، واشتغل تحت نظره في جريدة الأعلام وهو مؤسس جريدة الزهرة .(ينظر: عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 24).

[2] المنجي الزيدي، المرجع السابق، ص 18.

[3] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 25.

[4] المنجي الزيدي، المرجع السابق، ص 18.

[5] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص25.

المعارف العصرية على نطاق واسع، طالما بقي التعليم قاصرا ومتخلفا عما تشهده البلاد من تحولات والعالم من تقدم[1].

3- العمل الجمعوي:

لقد أيقنت النخبة التونسية المستنيرة أن من أبرز أسباب تخلف المجتمع التونسي ووقوع البلاد فريسة سهلة في أيدي الاستعمار هو تخلف التعليم والعجز عن تحصيل المعارف الحديثة والانعزال عما يشهده العالم من تقدم، ولأجل ذلك تفطن المصلحين التونسيين مع بروز الوعي الوطني والرغبة في الارتقاء وتطور ملكات العقل والإبداع، أرادت النخبة المثقفة النهوض بالتعليم وإصلاحه[2]، ومن هنا ينطلق العمل الجمعوي بهدف التطوير وتحقيق الرقي الثقافي وشمل ذلك تأسيس "**جمعية الخلدونية**" سنة 1896م، والتي ترأسها "محمد الأصرم" وكان من أبرز الناشطين فيها[3].

ويذكر البعض أن تأسيس هذه الجمعية كان بإشارة من "البشير صفر" الذي تأثر بما رآه في مصر، ولذلك أتت هذه الجمعية مكملة لجامع الزيتونة وتابعة له كما كان الأمر بالنسبة للمدارس العصرية التابعة للأزهر[4].

وفي الحقيقة هذه الجمعية أتت موجهة أساسا إلى طلبة جامع الزيتونة لتخليصهم من التعليم التقليدي العتيق[5]، وهذا ما جعل بعض المحافظين التونسيين يعارضون وجودها كونها كونها تزاحمهم في نشاطهم وتبعد الطلبة عن التكوين التقليدي الذي كان يؤمنه لهم جامع الزيتونية منذ زمن طويل أوقد تحولهم إلى أداة دعاية لحضارة الغرب[6].

---

[1] نفسه، ص 26.

[2] المنجي الزيدي، المرجع السابق، ص 18.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 65.

[4] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 32.

[5] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 130.

[6] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 65.

إلا أنها كانت عكس ذلك حيث ساهمت في نشر العلم والثقافة الحديثة وإذكاء الروح الوطنية لدى الشباب التونسي وذلك عن طريق تنظيم دروس ومحاضرات في العديد من المجلات كالتاريخ والجغرافيا والاقتصاد وغير ذلك، ومع محاولة منها تلقين اللغات العصرية[1].

وقد ساند بعض أساتذة الزيتونة المتفتحين هذه الجمعية وساهموا في إلقاء الدروس والمحاضرات أمثال الشيخ سالم بوحاجب الذي كان من كبار مدرسي الزيتونة، وساهم في إبراز العامل الديني الذي تسعى إليه الجمعية[2].

- وكانت الخلدونية ترمي إلى ربط التونسيين بالعامل الإسلامي ارتباطا وثيقا وتزويد المسلمين بالعلوم العصرية وذلك لإثبات قدرة الدول الاسلامية على الخروج من التخلف بنفسها وتلقي العلوم العصرية على يد أبنائها دون اللجوء إلى وصاية أجنبية، وهذا ما أراده المصلحين السابقين من أمثال محمد عبده وجمال الدين الأفغاني كون الاسلام هو عامل نهضة وتقدم، لم يكن أبدا حضارة جمود وتخلف اجتماعي كما يظنه الغرب، وبذلك أصبحت الخلدونية مركز إشعاع ثقافي وإصلاحي لما أحدثته من حركة فكرية هامة استطاعت بفضلها أن تغذي النشاط الإصلاحي الذي يشمل التعليم وذلك ببروز جمعية أخرى وهي جمعية قدماء الصادقية[3].

الجمعية الصادقية والتي تأسست في 23 ديسمبر 1905، وأسندت رئاستها إلى المثقف التونسي خير الله بن مصطفى[4]، وكان من أعضائها البارزين علي باش حامبة[1] وهو

---

[1] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 33.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 130

[3] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 34، 35.

[4] خير الله بن مصطفى: 1867-1965 من أصل أجنبي، بدأ دراسته الابتدائية في سوسة وإنهاها في تونس، التحق بثكنة الخيالية بمنوبة، عين أستاذا بالمدرسة الحربية بباردو، وقد كان أحد المدرسين بالمدرسة الصادقية وقد بقي فيها مدة 6 سنين يلقن اللغة الفرنسية لأبناء مواطنيه، وقد أسندت إليه فيما بعد رئاسة جمعية قدماء الصادقية وكان من أول الأعضاء المحررين في جريدة التونسي (ينظر: الزمرلي الصادق، المصدر السابق، ص ص 319-321).

وهو صاحب فكرة تأسيسها وعبد الجليل الزاوش[2] وحسن قلاتي[3] من أصول جزائرية وغيرهم[4]، وأغلبهم نشط في الجمعية الخلدونية سابقا[5].

وكانت هذه الجمعية تهدف إلى تخليد الأفكار ونشر المبادئ التجديدية التي كان المعهد الصادقي مصدرا لها والمقصود هو تغير عقلية الشعب التونسي المتسمة بآثار حقبة طويلة من الجهل مردها إلى انحطاط العالم الاسلامي[6].

إلا أن هذه الجمعية تميزت عن الخلدونية بتفتحها أكثر عن الحضارة الغربية بحكم ثقافة المشرفين عليها، فاستدعت إلقاء المحاضرات كتاب فرنسيين معروضين.

وقد نشطت هذه الجمعية نشاطا حثيثا منذ أنشائها فقدمت بين أفريل 1906 إلى أفريل 1907م، 84 محاضرة، 27 منها بمقر الجمعية، و57 بمختلف أحياء العاصمة، وتمحورت حول مواضيع متنوعة مثل التاريخ الإسلامي وحفظ الصحة وغير ذلك[7].

---

[1] علي باشا حامبه: (1876م-1918م): من أصول تركية ن وهو من أبرز الباعثين لنهضة هذه البلاد، وكان من تلامذة المدرسة الصادقية، وبعد حصوله على شهادة ختم الدراسة بتلك المدرسة دعي الى الاشراف على إدارتها بصفة وكيل (ينظر: الزمرلي الصادق، المصدر نفسه، ص142، 143).

[2] عبد الجليل الزاوش: (1872-1947): ولد بتونس في عائلة معروفة بخدمتها للأسرة الحسينية والدولة التونسية، التحق بمعهد سان شارل، تمكن من ربط صلته ببعض الشرقيين بباريس، وهناك تعرف على المشاكل ذات الصبغة الاجتماعية والسياسية، تحصل على الاجازة في الحقوق سنة 1900، وهي شهادة جامعية نادرة في بلاده أنداك .(ينظر: الزمرلي الصادق، المصدر نفسه، ص 253.)

[3] حسن قلاتي: 1880-1966: جزائري الأصل، انشأ في وسط برجوازي، وقد حرص والده على تعليمه الثقافة العربية المتينة، حيث درس بجامع الزيتونة وتلقى تعليمه هناك أصبح رئيس لجمعية "الآداب" المسرحية ثم للجمعية الخلدونية، للمزيد ينظر: (الزمرلي الصادق، المصدر نفسه، ص333).

[4] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص36.

[5] علي محجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 132.

[6] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص21.

[7] المرجع نفسه، ص21.

ورغم أن القانون الأساسي للجمعيتين الثقافيتين يمنع المنخرطين من الخوض في المسائل الدينية والسياسية، إلا أن كثير من المحاضرات والمناقشات التي تلتها أخذت أبعادا سياسية وساعد ذلك على نمو الروح الوطنية والوعي بالهوية التونسية[1].

4- إلقاء الدروس والمحاضرات

أمام نمو الاستعمار وتفاقم التناقض القائم بين أغلبية التونسيين والرعايا الأوروبيين وتزايد إفقار الأهالي، وقد أدرك الشباب أن عمل التجديد يتطلب إلى جانب هذا النشاط الذي تغلب عليه الصبغة الثقافية تكوين عمل سياسي صريح للدفاع بصورة ملموسة عن مصالح التونسيين، ولفت نظر السلطات الفرنسية والرأي العام في فرنسا إلى خطورة الوضع، وهذا ما دفع بالبشير صفر العضو المؤسس لجمعية الخلدونية وجريدة الحضارة إلى رسم الأسلوب الصحيح الذي ستعتمد عليه النخبة التونسية المثقفة في عملها الوطني، وذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه[2].

أ- خطاب البشير صفر:

ألقى رئيس جمعية الأوقاف "البشير صفر" خطابا بمناسبة مأوى " التكية" للفقراء والمعوزين، بالتحديد يوم 24 مارس 1906 بحضور المقيم العام "ستيفان بيشون[3] (Stephen (Stephen pichon)، والذي نبه فيه إلى تردي أوضاع التونسيين في مختلف الميادين[4]، ولفت نظر سلطات الحماية إلى حالة الفقر التي كان عيلها الأهالي وهو ما أثار غضب

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص66.

[2] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص ص 134، 135.

[3] سيتفان بيشون: ولد سنة 1857 بأزباي لودوك بمنطقة اللورا العليا، درس الطب، ثم تفرغ الى العمل السياسي والصحفي، وانتخب عضوا بمجلس بلدية باريس عام 1882 ثم نائبا للبرلمان في 1855، ثم عين كذلك مقيما عاما بتونس سنة 1900، عمل على حث الفرنسيين للاستقرار بتونس، اصبح وزيرا للخارجية في خمس حكومة فرنسية، توفي سنة 1933(ينظر: نور الدين الدقي أخرون، **الحركة الوطنية (سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر)**، العدد 3، جامعة تونس الأولى، تونس، 1998، ص100).

[4] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 67.

المتفوقين وسخطهم، لأنه لا يكفي الاقتصار على تخفيف الفاقه بل ينبغي القيام بدراسة جديدة للوسائل الكفيلة بالوقاية منها[1].

عبر "البشير صفر" في الخطاب[2] عن مشاغل التونسيين وسوء حالهم، وطالب بلغة دبلوماسية بإصلاحات نافعة تتضمن إعتناء جديا بالنظر في الوسائل التي تحفظ التونسيين من الوقوع في مهواة الفقر والخراب، وذلك بفتح أبواب التعليم الصناعي والتجاري والزراعي أمام الأهالي، وبحماية الصناعة المحلية من المنافسة الجنبية، وبإبقاء الأرض بيد أصحابها التونسيين[3] وأوصى كذلك بالأخذ بيد الحرفيين وإعانتهم على مجابهة المصنوع الأوروبي الذي يعتمد على المكنة، والاعتناء بالفلاحين وتشريكهم في مشاريع إحياء الأراضي وتمكينهم من القروض بشروط ميسرة حماية ما تبقى لهم من أطماع المعمرين، لذلك تبين أن هذا الخطاب جاء في صيغة تتسم باللين واللطف ورغم ذلك فقد رأى فيه بعض المعمرين خطرا على الوجود الفرنسي، كما عابوا على المقيم العام سياسته المتسامحة وحملوه ما حصل في البلاد[4] كما أثار أيضا غضب بعض الصحف الفرنسية خاصة صحفتي (المعمر الفرنسي– تونس الفرنسية)[5]، هذه الأخيرة لسان الحال المعمرين الداعين إلى فرنسة تونس، واعتبارها من التراب الفرنسي[6].

ومن جهة أخرى فقد لقي خطاب " البشير صفر" استحسانا في الداخل، واعجابا في الأوساط التحررية الفرنسية ونخبها[7]، على غرار المثقفون التونسيون الذين رحبوا به وساندوه

---

[1] علي محجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 135.

[2] ينظر للملحق رقم (03).

[3] المنجي الزيدي، المرجع السابق، ص20.

[4] خليفة الشاطر وأخرون، المرجع السابق، ص 67، 68.

[5] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 490.

[6] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص10

[7] المنجي الزيدي، المرجع السابق، ص20.

حتى خارج البلاد، كما وجد تجاوبا كبيرا لدى الأوساط اليسارية والليبرالية سواء كان ذلك في رحاب البرلمان أو على أعمدة الصحف مثل: جريدة لوطون (Le Temps)[1].

ب- مشاركة التونسيين في مؤتمر مرسيليا الاستعماري:

انعقد هذا المؤتمر من 5-9 سبتمبر 1906 وقد نظمته "جمعية الاتحاد الاستعماري الفرنسي" التي حرصت من خلالها على التعرف على أهم القضايا المطروحة في المستعمرات الفرنسية والبحث عن الحلول الملائمة لها، وقد ساهم "محمد الأصرم" رئيس الجمعية الخلدونية سابقا بأربع عشر مداخلة تتعلق بالبلاد التونسية، فتناولت إحداهما وسائل التقارب بين الحامي والمحمي[2].

كما أكد "الأصرم" في المؤتمر على النهوض بالفلاحة وتربية الماشية والصناعات المحلية لتوفير الرفاهية والعدالة والحرية للأهالي[3] كما طالب بإعادة العمل بالدستور الذي صدر سنة 1861م وعلق سنة 1864م لحفظ الحقوق وضمانا التمثيل في الندوة الشورية[4] ومن جهة أخرى أثار مسألة المساواة بين الحامي والمحمي خاصة عند الانتداب في الإدارة[5] وتشريك التونسيين في ادارة بلادهم وتمكينهم على غرار الفرنسية من اقتناء مقاسم من أراضي الاستعمار وإصلاح القضاء الإسلامي أكثر ما يمكن من الضمانات للمتقاضيين ووقاية املاك الاحباس[6].

كما اهتم "محمد الأصرم" بموضوع التعليم فاقترح في إحدى مداخلاته العمل على نشر التعليم العصري بما في ذلك ما يخص التقني والمهني منه حتى يقع تأهيل التونسي

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص68.

[2] المرجع نفسه، ص 69.

[3] علي محجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص30.

[4] المنجي الزيدي، المرجع السابق، ص21.

[5] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص69.

[6] علي محجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 137.

ليستوعب المعرفة والتقنيات الحديثة ويساهم في إنماء البلاد طبق ما تستلزمه حاجيات العصر[1].

ومن خلال ذلك نستخلص أن ما قامت به النخبة التونسية من عمل صحفي بإصدار جريدتي الحاضرة والزهرة، والعمل الجمعوي بتأسيس الجمعية الخلدونية وجمعية قدماء تلاميذ المعهد الصادقي، فتح الأبواب أمام انبعاث نشاط سياسي كان انطلاقته سنة 1907 على يد نخبة مثقفة من الشباب التونسيين أطلق عليها تسمية حركة تونس الفتاة.

ثانيا: ميلاد حركة تونس الفتاة

1- تأسيس الحركة وبرنامجها:

من خلال المعارك الضارية على الصعيد الثقافي والاجتماعي بدأ الوعي الوطني لدى الشباب التونسي يتجه إلى العمل السياسي التنظيمي وأخذت هذه الفكرة تتبلور في اذهان المثقفين التونسيين وبذلك تأسست أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار بقيادة "علي باش حامبة" وآخرين وهي حركة تونس الفتاة[2].

وتعتبر هذه الحركة أول مجموعة سياسية وطنية تتكون على أساس برنامج سياسي ذي أبعاد مطلبية وهي تعد امتداد لحركة النضال الثقافي الذي قاد "جريدة الحاضرة" والعمل الجمعياتي الذي طورته الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية، كما سبق وأسلفنا الذكر حولهما، إلى جانب ذلك بروز حركات سياسية ليبيرالية موازية في تركيا ومصر وظهور عدد من التنظيمات السياسية والاجتماعية في تونس تحت الاستعمار الفرنسي[3].

وعلى إثر ذلك اتخذت هذه الحركة اسمها "**تونس الفتاة**" كونها متأثرة بالحركات التي سبقتها كحركة تركيا الفتاة[4].

---

[1] خليفة الشاطر، وآخرون، المرجع السابق، ص69.

[2] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 39.

[3] المنجي الزيدي، المرجع السابق، ص21.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 323.

وقد أسس هذا الحزب للدفاع عن الفكرة الاستقلالية وبالضبط رفض سياسة الحماية نفسها، التي أتت بفكرة تجنيس اليهود في تونس وهذا ما رفضه الزعماء التونسيين وشنوا حملة ضد هذا المبدأ[1].

هذه الحركة نشطة ولها برنامجها ووسائل عملها من ضمنها صحيفة تمثل لسان حالها وتسمى "**جريدة التونسي**" **(le tunisien)** وهي صحيفة ناطقة باللغة الفرنسية تدافع عن مصالح التونسيين لدى الدولة الحامية وبلغتها، وقد انضم إليها (عبد العزيز الثعالبي) والذي أشرف على اصدار الطبعة العربية من جريدة التونسي[2].

وقد تضمن العدد الأول افتتاحية بقلم "علي باش حامبة" بعنوان "**برنامجنا**"، وعلى إثر ذلك بالضبط طرحت العديد من المطالب من بينها[3].

فعلى الصعيد الاجتماعي طالبت باحترام الاوقاف العامة والخاصة وحذف ضريبة المجبي، وتمكين اليد العاملة التونسية من المساهمة في الأشغال العامة[4]، كذلك أولت التعليم جانبا خاصا كجعله إجباريا ومجانيا في الابتدائي مع ضمان تغطيه اجتماعية واسعة[5].

أما من الناحية الاقتصادية فقد طالبت هيئة هذه الجريدة تطوير الصناعة والفلاحة المحليين والعمل كذلك على تنظيم التعليم المهني وإصلاح جبائي لمجابهة المنافسة الأجنبية[6].

---

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 423.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص493.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص69..

[4] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 139

[5] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص69.

[6] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص31.

وعلى الصعيد السياسي فقد طالبت الجريدة باحترام النظرة العصرية لحقوق الحكومات والشعوب أي مشاركة التونسيين في الحياة العامة، وذلك من أجل إرساء حياة سياسية عادلة للتونسيين، كما عملت على الفصل بين السلطة الإدارية والقضائية[1].

وجميع هذه القضايا التي طرحتها الحركة تندرج في إطار التناقضات وسياسة التمييز والمظالم الناجمة عن نظام الحماية، وهذا ما هدفت إليه هذه الحركة من بدايتها فكان هدفها هو التحرر من التقييد الاستعماري الذي مثله نظام الحماية، وقد ظلت جماعة تونس الفتاة تمثل الحركة والوطنية في البلاد وتمثل تجاوبها، وتشاركها في جميع اتجاهاتها[2].

2- القادة التونسيين ومرجعتيهم الفكرية:

لقد اختلفت أصول قادة حركة تونس الفتاة، ففيهم من ينحدر من أصول جزائرية مثل: الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي ولد من أب جزائري[3] وحسن قلاتي، ومن أصل تركي مثل البشير صفر والأخوين علي ومحمد باش حانبة والمختار كاهية والصادق الزمرلي وخير الله بن مصطفى والشاذلي درغوث..... ومن أصل تونسي مثل محمد الأصرم ومحمد نعمان وحسونة العياشي وعبد الجليل الزاوش، ولكنهم مولدون كلهم بالبلاد التونسية باستثناء حسن القلاتي الذي جاءها صغيرا ومتجذرون في الذاتية التونسية والهوية العربية الاسلامية[4].

وبالنسبة للمستوى الثقافي فالنخبة التي تحصلت على مستوى محترم من التعليم العصري ومن الثقافة المتصلة بالحداثة والتي جندت نفسها للدفاع عن المجتمع وهي تتعاطى مهنا حرة كالمحاماة أو الصحافة، وهناك أيضا عدد من التجار ومن الحرفيين ومن الملاكين

[1] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص139.

[2] علي محجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص31.

[3] يحي جلال وآخرون، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، الدار القومية، الاسكندرية، 1966، ص 171.

[4] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ، ص 33

التونسيين الذين تأزمت اوضاعهم نتيجة المزاحمة الأوروبية الذين حاولوا جاهدين حذق الأساليب الحديثة المتصلة بمهنتهم[1].

كما أن قادة الحركة واصلوا عملية نقد مجتمعهم وتربيته وجعله يلتحق بركب الحضارة الأوروبية المتقدمة من الناحية الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والظافرة سياسيا[2] وبالرغم من تفتحهم على الثقافة الغربية إلا أن جذورهم بقيت موصولة بالحضارة الاسلامية مثل: علي باش حامبة وهناك من اقتصر تكوينهم على التعليم الزيتوني أو الأزهري مثل: الشيخ عبد العزيز الثعالبي وبذلك تمكنوا من بلورة مطالبهم وتأكيد وطينتهم وتعلقهم بحضارتهم مع ميلهم إلى توخي سياسة التقارب مع الفرنسيين[3].

أما مرجعتيهم الفكرية فهي الفكر الإصلاحي التونسي كما نادى به خير الدين في النصف الثاني من القرن 19 وتأثروا أيضا بالفكر الإصلاحي المشرقي الذي جسمه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، والجامعة الاسلامية [4]، كما ظهر في إسطنبول عاصمة الخلافة العثمانية بتوجيه من السلطان عبد الحميد الثاني ثم من جماعة تركيا الفتاة التي كانت تعمل على التصدي للسياسة التوسيعية الغربية في مختلف ولايات الامبراطورية العثمانية، كما تأثر أيضا قادة الحركة بالمحيط الاستعماري في تونس خاصة تياراته الليبرالية والديمقراطية مثل:

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 73-74.

[2] محمد الهادي شريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال**، تع: محمد الشاوش، ط3، دار سراس، تونس، 1993، ص113.

[3] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص79.

[4] الجامعة الاسلامية: نشأ وتبلور تيار الجامعة الاسلامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي، تبنى فكرة هذه الجامعة السلطان عبد الحميد الثاني، وبعض المفكرين والمصلحين الذين كانوا يسعون الى الوحدة بين الأقطار الاسلامية للتصدي للاستعمار الأجنبي (ينظر: عبد العزيز سليمان فواز، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، دار الفكر الغربي، القاهرة، ص217.

الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الاشتراكي الراديكالي وهي تيارات كانت لها مقاربات جديدة للعلاقات التونسية الفرنسية[1].

3- تنظيم الحركة:

لم تكن حركة تونس الفتاة تستوفي جميع الشروط المتعارف عليها ليطلق عليها اسم "حزب" بمعنى الكلمة، حيث انها لم يكن لها مقر مركزي وخلايا تعتمد عليها في أعمالها داخل البلاد ولم تكن لها قيادة منتخبة[2].

ومن الممكن ان يعود ذلك إلى عنصرين أساسيين هما:

- أنه في ذلك الوقت لم تكن هناك أحزاب كالمتعارف عليها سواء في تونس أو ضمن الجالية الأوروبية نفسها، بل كانت هناك تكتلات وتيارات فكرية وسياسية مختلفة تتنافس وتتصارع، وقد كانت لهذه الاتجاهات صحف تمثلها وتعبر عن آرائها[3].
- كذلك العنصر الثاني ان الحركة لم تتقدم بطلب تأسيس حزب لأنها كانت مدركة جيدا ان الادارة الفرنسية سترفض ذلك المطلب بكل تأكيد[4].

أما في ما يخص تنظيم الحركة المضبوط فإن قادة هذه الحركة كانوا يجتمعون بمقر جريدة التونسي، وكانوا يلتقون في المقاهي وغير ذلك لعقد الاجتماعات وبالإضافة إلى القادة كان هناك متعاطفون بالخصوص من الفئات التي تحسن اللغة الفرنسية وهي الشرائح الميسورة عامة، وقد بلغ عدد الأنصار المنتمين لحركة تونس الفتاة ما بين 2000 و3000 شخص كما كان للحزب أنصار بفرنسا خاصة في الأوساط الجامعية والبرلمانية والسياسية عامة[5].

---

[1] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص34.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص74.

[3] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص35.

[4] المرجع نفسه، ص 35.

[5] ص 36.

خلاصة الفصل:

ومما سبق نخلص إلى أنه في مطلع القرن 20م ظهرت بوادر العمل السياسي، والتي ساعدها في ذلك العديد من العوامل: داخلية كتأثر التونسيين بالسياسة الاستعمارية الفرنسية ونظام الحماية، اما بالنسبة للعوامل الخارجية ظهور الحركة الإصلاحية في المشرق العربي، وتبعا لذلك ظهر النشاط الاصلاحي والمطلبي في تونس وتطور الوعي الوطني التونسي الذي تمثل في العمل الجمعوي وذلك بتأسيس الجمعيات الثقافية كالخلدونية والصادقية للنهوض بالتعليم وبالخصوص الزيتوني، كذلك ظهور الصحف التي أكدت في كتاباتها على ضرورة منح الحرية للصحافة التونسية تماشيا مع ظهور جريدة الحاضرة وجريدة الزهرة التي صدرت بتاريخ 1890، وبالإضافة إلى إلقاء الدروس والمحاضرات وأشهرها خطاب البشير صفر.

وبعد عهد النهضة والتوعية الثقافية والفكرية بدأ الشباب التونسي ومن بينهم علي باش حامبة وعبد العزيز الثعالبي وغيرهم من القادة الوطنيين في التوجه إلى العمل السياسي التنظيمي والذي تبلور في سعيهم إلى بناء حركة سياسية منظمة ضد الاحتلال واختارت اسمها بحركة تونس الفتاة، وقد كان لهذه الحركة برنامج هدفت من خلاله إلى القضاء على نظام الحماية بمختلف الطرق والوسائل.

الفصل الثالث:

موقف الحركة من الحماية ومسارها النضالي

أولا: النشاط المطلبي للحركة

1- المشاركة في مؤتمر شمال افريقيا:

بعد ما لاحظ الاستعماريون الذين كانوا يتبعون حركة تونس الفتاة خطوة بخطوة بأنها ابتعدت عن مسار مؤتمر مرسيليا المنعقد سابقا أحسوا بخيبة أمل[1]، وهذا ما دفعهم إلى ضرورة عقد مؤتمر استعماري جديد تحت اسم مؤتمر شمال إفريقيا، والذي تم عقده في باريس بالتحديد في الفترة المحددة ما بين 6 إلى 10 أكتوبر 1908م وذلك كله بهدف العمل على زرع الخلاف والشقاق بين مختلف التيارات السياسية.[2]

وقد حضر هذا المؤتمر بعض المثقفون التونسيون معظمهم ينتمون إلى حركة تونس الفتاة[3]، وقد سعوا إلى تحقيق ما طمحت إليه هذه الحركة وهو إقامة دولة تأسيسية تتمتع بمؤسسات حديثة ومجلس تشريعي منتخب[4].

لقد اغتنم الشبان التونسيون فرصة حضور هذا المؤتمر للدفاع عن ركائز الهوية التونسية ورفض الإدماج والمطالبة بضمانات تحمي الشعب التونسي من كل تجاوز غير قانوني كالذي فعلته السلطات الفرنسية بتونس[5].

وعلى إثر ذلك قدم النواب التونسيون في هذا المؤتمر العديد من التقارير التي تطرح مسائل متعددة حول القضايا السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، ولأنها طرحت سابقا فقد أضيفت إليها بعض المسائل الاخرى طمعا في تحقيقها[6].

---

[1] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص40.

[2] أكرم بوجمعة، **محمد عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب الاقصى)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص51.

[3] عبد المجيد كريم واخرون، المرجع السابق، ص37.

[4] عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص73.

[5] على المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص30.

[6] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص72.

حيث تم المناداة لهذه المطالب بإصلاح القضاء التونسي والدفاع عنه ومثل هذا الرأي محمد بن خوجة، أما بالنسبة لقضية التعليم فقد طرحت من جديد ونادوا بإصلاح التعليم مع المطالبة بالالتزام بالواقعية والتروي عند معالجة بعض المسائل الحساسة بالنسبة لمجتمع محافظ جدا، حيث اهتم بهذه المسألة "صادق الزمرلي"[1] والذي طالب بتعليم المرأة باللغة العربية كما هو الحال بمصر والشام[2].

كما قدم أيضا محمد الأصرم مقترحات تتعلق بتطوير التعليم الزيتوني، وخير الله بن مصطفى دافع عن الكتاتيب[3] مع المطالبة بتطويرها لتشبه المدارس العربية الفرنسية والبشير صفر ندد بما تتعرض له الأحباس من انتهاكات علي أيدي الفرنسيين[4].

وقد دعا عبد الجليل الزاوش إلى إرساء قوانين تحمي الشغالين وأرباب الصنائع والتجار[5].

وللأسف أن حركة تونس الفتاة واجهت معارضة من طرف غلاة الاستعمار، ما جعل من حكومة الحماية لا تعير أي اهتمام للمطالب التي قدمها بعض اعضاء الحركة في المؤتمر[6].

---

[1] صادق الزمرلي: هو أصغر أعضاء حركة تونس الفتاة، انتسب إلى المدرسة الصادقية كان من ضمن الوفد التونسي المشارك في مؤتمر شمال افريقيا بباريس، ساهم في تحرير صحيفتي " التونسي" و"الاتحاد الاسلامي" (ينظر: الزمرلي صادق، المرجع السابق، ص 02.

[2] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص37.

[3] الكتاتيب: هو نمط من التعليم قديم العهد، يتولى التدريس فيها معلمه كانت تسمى أنداك " بخجا"، حجرة الدراسة عبارة عن غرفة يجلس فيها الأطفال على متاع بسيط من الصباح حتى المساء، أما مواد التدريس فيها فكانت تعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن والحساب (ينظر عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914)**، تق: أحمد عزت، دار المعارف، مصر، 1969، ص253).

[4] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص37.

[5] علي محجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 138.

[6] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 73.

2- نشاط الشباب التونسيون داخل الحركة:

خاضت حركة تونس الفتاة معركة أخرى بسبب محاولة اليهود الخروج عن القضاء التونسي، حيث طالبوا بالحصول على نفس الحقوق التي منحت ليهود الجزائر سابقا من خلال مرسوم كريميو والذي منحهم حق المواطنة الفرنسية، وهذا ما أراده يهود تونس تحقيقه[1]، إذ أعلنوا اعتراضهم على القضاء التونسي وطالبوا بالخروج عنه وحجتهم في ذلك تكمن في نقائصه العديدة[2] والتي برزت في عدة نقاط من بينها:

- عدم استقلالية القضاء التونسي عن السلطة التنفيذية (أي سلطة الباي وأعوانه).
- الاعتماد في تطبيقه على الشريعة الاسلامية دون مراعاة الدين الذين ينتمون إليه.
- وقد ذهبوا أيضا أبعد من ذلك كاتهام القضاة التونسيين بأنهم غير أكفاء ولا يمتازون بالعدل[3].

هذه النقاط التي ذكرت تتمثل في المآخذ والنقائص التي عقب عليها يهود تونس حول القضاء التونسي.

وتعتبر هذه الضجة التي أثارها اليهود التونسيون ليست إلا مؤامرات من قبل الفرنسيين بهدف محاولتهم لتقوية الجالية الفرنسية[4].

وعلى هذا الأساس عقد يهود تونس اجتماعا يوم 03 أكتوبر 1909م بمركض الخيل بشارع قرطاج بتونس[5].

---

[1] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص41.

[2] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص38.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 74.

[4] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص42.

[5] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص38.

وإلى جانب ذلك أيضا قاموا بحملة إعلامية على أعمدة الصحف الأجنبية والتونسية، منها **صحيفة العدل (LA JUSTICE)** وكذلك كخطوة تمهيدية للانفصال عن جنسيتهم التونسية وكسب الجنسية الفرنسية بصفة جماعية والتمتع بالامتيازات المنجزة عن ذلك[1].

وقد اعتبرت جماعة حركة تونس الفتاة أن هذه القضية تمس السيادة الوطنية وتشكك في القضاء التونسي، وكونت بذلك لجنة وطنية للاعتراض على تحرك اليهود وقد تزعمها أحمد الصافي[2] وعلي باش حامبة، والتي كانت بمثابة حركة ضد اليهود، وقد دعوا إلى مقاطعة اليهود اقتصاديا وحتى أدبيا الشيء الذي جعل السلطات الاستعمارية تتراجع في تطبيق هذا القانون، وقد استطاع الشعب التونسي بعد مقاطعته للاقتصاد اليهودي أن يتحفز وينشط اقتصاديا وتجاريا، مما أدى إلى احتلال مراكز الصدارة في الحركة الاقتصادية بعد ما كانت محتكرة لدى اليهود، وبذلك كسبت الحركة الوطنية المعركة ضد اليهود[3].

3- مساندة الحركة لإضراب طلبة الزيتونة:

يتفق بعض الدارسين للتاريخ الطلابي في تونس على أن النشأة الأولى للحركة الطلابية كانت زيتونية، بمعنى ولادة تلك الحركة في أروقة جامع الزيتونة وبين صفوف طلابه، حيث تعود جذور الفعل الطلابي الزيتوني في تونس إلى سنةً 1910م.[4]

وقد تقدم الطلبة الزيتونيين بعريضة إلى حكومة إدارتهم وإلى الوزارة الأولى، والتي تتضمن مجموعة من المطالب تتعلق بتنظيم الدراسة وبطرق التدريس وانتداب المدرسين أي إصلاح التعليم بصفة عامة، كما طالبوا بإعفائهم من ضريبة المجبي ومن الخدمة العسكرية

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص75.

[2] أحمد الصافي: ولد ستة 1890، ينتمي الى عائلة تونسية الأصل اشتهرت بالقضاء من أعضاء حركة تونس الفتاة لكنه انضم في فترة متأخرة، انتخب أحيانا عاما احزب الدستور التونسي، (ينظر: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص65).

[3] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص42

[4] سالم لبيض، **الحركة الطلابية التونسية النشأة والتأسيس وقضايا الهوية**، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2014، ص10.

كذلك المطالبة بإعادة النظر في محتوى البرامج وذلك بتجديدها حتى يقع تأهيل خريجي الزيتونة والإضطلاع بمهامهم على أحسن وجه[1].

لكن أغلب أساتذة هذه الجامعة وهم من المحافظين رفضوا هذه المطالب، مما دفع بالطلبة الزيتونيين الدخول في إضراب عن الدراسة حتى تستجيب الحكومة للمطالب المقدمة، وقد كان عددهم حوالي 700 متظاهر طلابي[2].

حيث قاموا بمظاهرة هادئة سلمية كانت عنوانا للتربية الفاضلة الإسلامية، ومسيرات في الشوارع بين القصبة والزيتونة وقد ألقت الشرطة القبض على اثنين منها واعتقلتهما[3].

والأهم من هذا كله ان حركة تونس الفتاة لم تدع إلى إضراب الزيتونيين بل بمساندة وقوعه، وجل ذلك بهدف أن تقدم خبرتها وتحافظ على الأمن وقد وفقت في موقفها هذا من الإضراب والذي ينسجم مع التوجهات المألوفة للحركة، لكنه وإن دل على شيء يدل على تجذر رؤيتها وطرق عملها[4]، وذلك أمر آخر كون أن عبد العزيز الثعالبي قاسم علي باش حامبة قيادة حركة تونس الفتاة فأثر وجوده ومن معه من الزيتونيين في توجيه الحركة باتجاه فكرة الجامعة الاسلامية[5].

وقد برزت هذه المساندة من قادة حركة تونس الفتاة في توسط البعض منهم بين الطلبة والإدارة وعلى رأسهم علي باش حامبة وبعض المقربين منه مثل حسن قلاتي وغيره، وهذا بغرض تلبية مطالب الزيتونيين وبالتالي إنهاء الإضراب، فعلا قبلت سلطة الإشراف تقديم بعض التنازلات وبذلك حقق الزيتونيين ما طمحوا إليه وأظهروا في ذلك حماسا كبيرا[6].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص75.

[2] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص72.

[3] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص11.

[4] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص38.

[5] علي الزيدي، **الزيتونة دورها في حركة التحرير الوطنية التونسية جامعة صفاقس**، تونس، 2016، ص143.

[6] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص75.

وما بين المساندة الفعلية من طرف أعضاء حركة تونس الفتاة هي "جريدة التونسي" التي كانت برئاسة علي باش حامبة والذي سخرها لخدمة الطلبة بمختلف المطالب المقدمة من طرفهم وذلك حسب ما ذكره في خطابه لهم الذي ألقي يوم 18 أفريل 1910م.[1]

ثانيا: الفعاليات والتحركات الجماهيرية

عرفت الإيالة التونسية منذ مطلع العشرية الثانية من القرن العشرين عدة أحداث مقاربة جدا وأحيانا خطيرة، شدت إليها انتباه أوسع الجماهير آنذاك لارتباطها من قريب بحياتها اليومية وعلاقتها بكيان البلاد وذاتيتها.

1- التضامن مع الشعب الليبي:

كانت دوافع إيطاليا للتوسع في حوض البحر الأبيض المتوسط كثيرة ومتعددة ومن أهمها أن إيطاليا تعتبر طرابلس امتدادا طبيعيا لها من الناحية الحيوية[2]، ففي أواخر سبتمبر 1911م أعلنت إيطاليا عزمها على ضم ولاية طرابلس اليها بحجة عجز السلطان عن ضمان سلامة جاليتها هناك نظرا للاضطرابات التي هزت الشرق آنذاك، ولما أصدر ملك إيطاليا قراره بضم الولاية العثمانية يوم 5 نوفمبر 1991م اهتز التونسيون وفي مقدمتهم أعضاء حركة تونس الفتاة، واعتبروه تعدي على احدى ولايات السلطان العثماني، كما أعلنوا مساندتهم لحكومة تركيا الفتاة التي تربطهم بها خصائص مشتركة من ضمنها الالتزام بالحداثة والعمل على نشرها والانخراط في حركة الجامعة الاسلامية المناهضة للتوسع الأوروبي في البلاد الاسلامية[3].

ما أن شاع خبر دخول الجيوش الايطالية طرابلس الغرب، حتى عمت معظم أرجاء العالم الاسلامي موجة من العداء لإيطاليا والتعاطف مع الدولة العثمانية، ولقد تجلى هذا الأخير في الإيالة التونسية على المستوى الإعلامي حيث أصدر علي باش حامبة بمعية

[1] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ، ص 38.

[2] محمد مرزوقي والجيلاني يحي، **معركة الزلاج**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974، ص42.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص76.

عبد العزيز الثعالبي جريدة "الاتحاد الاسلامي"[1] التي صدر عددها الأول يوم 19 أكتوبر 1911م للدفاع عن حقوق المسلمين حيث عملت هذه الجريدة طيلة أعدادها الستة التي صدرت منها على تغطية أحداث طرابلس الغرب مما جعل لها رواج في كل العالم الاسلامي[2]، أما التضامن الفعلي فقد تمثل في تنظيم جمع التبرعات لمساعدة الطرابلسيين في حربهم وتجنيد المتطوعين حيث صدر منشور يوم 28 اكتوبر 1911م إلى بعض الوجهاء يدعوهم إلى تكوين لجان في جهاتهم تتولى جمع التبرعات نقدا وعينا، ويوضح لهم طريقة إرسالها إلى جمعية الهلال الأحمر التي تم بعثها لنجدة الجرحى المسلمين في الحرب التركية الإيطالية، كما علقت الإعلانات لتحريض الاهالي على مقاطعة البضائع الإيطالية، كما قام التونسيون بمدهم بالأسلحة والذخيرة والمتطوعين وساعدوا الضباط العثمانيين على المرور على تونس بسبب الخطر الإيطالي المفروض على السواحل الطرابلسية واقتبلوا عندهم أعداد هائلة من اللاجئين الطرابلسيين[3].

ويذكر "أحمد توفيق المدني" بهذا الخصوص في أواخر سنة 1911م في كتابه حياة كفاح "**لا أزال أتذكر ذلك اليوم الرهيب وهو أسوأ يوم في حياتي دون ريب، وقلبي يلتهب ودمي يفور وأعصابي توشك أن تتحطم، وكانت الدولة العثمانية في هذا الوقت تحاول التنظيم ومقاومة الدسائس الأجنبية التي تستخدم مختلف الطوائف المسيحية لتفويض بناء السلطة من أساسه، وعندما فوجئت بذلك الحدث الرهيب، ولم تكن ولايتنا طرابلس وبرقة في حالة تسمح لها بالدفاع ولم يكن من الجند التركي إلا ما لا يكاد يحفظ الأمن الداخلي**"[4].

---

[1] جريدة الاتحاد الاسلامي: هي جريدة قوية اللهجة بالغة الحجة في مجادلاتها الكتابية، مما جعل آراءها مسموعة ومؤثرة في الأوساط الشعبية، كما أكدت على وجود اتحاد الشعب التونسي وتكاتفه، صدر أول عدد منها سنة 1911 (ينظر: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 43).

[2] التليلي عجيلي، المرجع السابق، ص 203، 204.

[3] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص39.

[4] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص63.

ومهما كان الأمر فإن جريدة الاتحاد الإسلامي قد وقفت في تونس موقفا صامدا لرد الدعاية المغرضة التي كانت تروجها الصحف الإيطالية وتنقلها عنها الصحف الاستعمارية في تونس، لا سيما إذا علم المرء أنه كان يوجد في تونس حوالي 75000 ايطاليا هم بدورهم يتظاهرون ويرفعون شعارات التأييد والولاء لحكومتهم الايطالية في حربها مع اللبيين[1].

وقد انتقدت هذه الجريدة (الاتحاد الإسلامي) كل هذه الصحف المأجورة والرسمية بما في ذلك صحف الحماية الفرنسية على ما كانت تنقله من تحريف وتزييف للحقائق عن تطورات الحرب، والحق أن الصحافة التونسية لأول مرة نجدها تتحد كلها، وتقف في صف واحد مع القضية الليبية وفضح تواطئ الدول الأوروبية مع ايطاليا[2].

أما على مستوى الاكتتاب التونسي فقد عرف الشعب التونسي وأغلب القادة التونسيين بحملتهم النشطة في مختلف المناطق والمدن، فمثلا، منطقة الساحل أعلنوا في مراسلة لعلي باش حامبة بإرسالهم تبرعات وصل عددها 400 قسيمة، وهذا العدد يعبر عن كثرة المتبرعين رغم قلة عدد السكان، كما تلقى بعض قيادة الحركة مطالب أخرى من السكان المسلمين أمثال: عبد الجليل الزاوش... ومهما يكن العدد الذي شارك في هذا الاكتتاب فإن هذه العملية وصلت إلى الجنوب التونسي، وشاركت فيها كل فئات المجتمع حتى الفقراء منهم إيمانا بقديسة المسالة من جهة وشراسة المعركة الدائرة على الاراضي الليبية من جهة اخرى.

لذلك يمكن القول أنه إلى جانب مشاركة القبائل التونسية في الجهاد وحمل السلاح، قامت في تونس معارك طاحنة بين الإيطاليين من جهة والعرب التونسيين من جهة ثانية، وكانت آخر معركة هي ما يسمى بمعركة الجلاز.

---

[1] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 88.

[2] الخمري الجمعي، **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، اشراف الدكتور عبد الكريم بو صفصاف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003م، ص 363.

2- المشاركة في أحداث الزلاج:

إن التوتر الذي أحدثته حرب طرابلس فتح المجال أمام التونسيين للتعبير عن غضبهم وعدم رضاهم عن سلطة الحماية وعن المظالم التي ارتكبت في حقهم، كما ساهمت في انتقاض الشعب التونسي يوم 7 نوفمبر 1911م تعود أصول حادثة **مقبرة الزلاج**[1] إلى عامي 1884-1885م عندما أعطي الأمر المؤرخ يوم 30 جويلية 1884م وقرار 1 أفريل 1885م الحق لبلدية تونس في الإشراف وتنظيم مقبرة الزلاج أي إدخالها ضمن ممتلكات البلدية بالرغم من أنها أرض حبوس[2] وكانت هذه المقبرة تحظى لدى الأهالي بشيء كالتقديس اعتبارا لأنها تضم عند قمة الهضبة الواقعة فيها زاوية سيدي أبي الحسن الشاذلي ومغارته (الخلوة) اللتان اكتسبتا موقع متميز في نفوس الأهالي، وكان قرار الترسيم هذا يندرج ضمن سعي سلطات الاحتلال إلى تطبيق القانون العقاري، وتوسيع أثره المتعلق بالترسيم العقاري ليشمل التراب الفرنسي، وقد لاقى ترحيب الجالية الفرنسية من المعمرين حيث يسر لها أن ترسم في دفاتر مصلحة حفظ الملكية العقارية دفتر حالة الأراضي التي اكتسبتها بمفعول العنف الإداري، أما التونسيون يرون في كل قطعة أرض يتم ترسيمها قطعة من بلادهم وأرضهم[3].

وبناءا على ذلك ففي الفترة التي بلغ فيها التحمس للدفاع عن الاسلام أقصى حد، أقدمت السلطات الاستعمارية على تسجيل أراضي مقبرة الزلاج[4] حيث قررت بلدية العاصمة تسجيل المقبرة باسمها في السجلات العقارية بدعوة حمايتها من الانتهاكات حسب قرار

---

[1] هي مقبرة اسلامية تقع في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية، لها مكانة خاصة عند التونسيين نظرا لاحتوائها على " جبل التوبة المعروف بجبل أبي الحسن الشاذلي"، وأرض المقبرة وقف ولكن جمعية الأوقاف أو كله أمر القيام بشؤونها الى البلدية بحجة أنها لا تتمتع بأي مركز يضمن لها دخلا ثابتا يكفي للقيام بشؤونها (ينظر: الطاهر عبد الله ، المرجع السابق، ص45).

[2] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 46.

[3] الحبيب بولعراس، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، دار شراس للنشر، تونس، ص542.

[4] شارل أندري جوليان، **افريقيا الشمالية تسيير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الجزائر، 1976، ص 89.

صادر بالرائد الرسمي بتاريخ 30 سبتمبر 1911م وحدد تاريخ القيس يوم 7 نوفمبر 1911م وأعلن ذلك بواسطة بلاغات ألصقت بالأماكن العامة وعلى جدران المقبرة ذاتها، وطلب من السكان الحضور يوم 7 نوفمبر حسب ما يمليه القانون[1].

أثارت هذه الوضعية ضجة كبيرة وسط الجماهير التونسية، كما شهدت معارضة من طرف رئيس البلدية "صادق غيلي" للتسجيل الذي قام بحملة كبيرة واسعة النطاق [2] والتي كان لها مفعول كبير في نفوس الأهالي حيث توالت الاحتجاجات وعرائض الاستنكار الموقعة من ألاف المواطنين[3].

وبعدما اعتبر التونسيون هذا القرار البلدي اعتداء على مقدساتهم وانتهاكا لدينهم ذهبوا في تفسيره، فمنهم القائل أنه لمد سكة الحديد تونس- غار الدماء ومنهم القائل أنه للاستيلاء على المحاجر واستغلالها أو لتشييد عمارات أو متنزهات...[4].

وهناك رأي آخر يقول أن القصد هو إقامة خط الترمواي عن طريق المقبرة، وفرضية أخرى تقول أن البلدية أرادت الاستفادة من الصخور لأنها كانت تنوي وضع تفجيرات لهذا الغرض، أما السبب الحقيقي فتكاد تجمه مختلف الآراء أنه يتعلق بمد خط السكة الحديدية لا غير[5].

وتحت وطأة اشتداد المعارضة الشعبية وموجة الاحتجاجات التي كانت المساجد خاصة جامع الزيتونة منطلقا لها، أعلنت البلاد عن عدولها للتسجيل إلا أن الجماهير الشعبية لم تصدق الخبر وظنته خدعة لصرفها عن المقبرة[6] ومنها هب الشعب من كل صوب وسار في

[1] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 46.

[2] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص91.

[3] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 46.

[4] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 46.

[5] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص77.

[6] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 46.

في مظاهرات صاخبة مدافعا عن قبور آبائه وأجداده، واندلعت ثورة دامية شديدة ودارت المعارك في المقبرة وحولها ثم شملت المدينة كلها[1].

وطالب التونسيون المجتمعون الذين وصل عددهم في الأثناء إلى 3000 شخص بفتح أبواب المقبرة وبإطلاق سراح الموقوفين، وفي حالة عدم الاستماع لهم استعملوا الضرب بالعصي والحجارة مما دفع البوليس إطلاق النار العشوائي والذي أسفر عنه قتل البعض وجرح الكثيرين[2] وبالتالي تطورت المعركة حتى شملت الأجانب وخاصة الإيطاليين منهم الذين استغلوا فرصة هذه الظروف ليشفوا غليلهم وحقدهم على التونسيين بعد تأييدهم لإخوانهم الطرابلسيين في مقاومتهم للغزو الإيطالي[3].

هكذا كانت أحداث الزلاج بمثابة ردة فعل التونسيين عما لحقتهم من الأذى والإهانة من الاستعمار طيلة 30 سنة افتكت فيها أراضيهم واندثرت فيها صنائعهم وهمشت فيها ثقافتهم، كما أن الغضب التونسي انفجر لما تجاوزت الانتهاكات الاحياء لتصل إلى الموتى والأرض التي تأويهم[4] حيث راح ضحية هذه الاحداث عشرات القتلى ومئات الجرحى من الذين لم يضبط عددهم، أما فيما يخص البقية التي حافظت على حياتها جسدته الأحكام القاسية الصادرة في هذه القضية والمتمثلة في الحكم على سبعة منتفضين بالإعدام، طبق الحكم على اثنين منهم، بينما خفف على الآخرين بالأشغال الشاقة، وإلى جانب ذلك نتج عن هذه الانتفاضة عدة أوامر وقرارات بهمها:

- تعطيل جميع الصحف العربية من بينها جريدة التونسي[5].

---

[1] علي البهلوان، **تونس الثائرة الأعمال الكاملة**، تق: محمد رؤوف بلحسن، الدار العربية للكتاب، تونس، 2012، ص59.

[2] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص47.

[3] محمد مرزوقي والجيلاني يحي، المرجع السابق، ص24.

[4] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص47.

[5] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص45.

- اصدار أمر بإعلان حالة الحصار يسند إلى السلطة العسكرية مهمة إقرار الأمن بالعاصمة ومراقبتها المدنية، وغلق المقاهي بالأحياء العربية، وتوقيف العمل برخص بيع ومسك الاسلحة الظاهرة والخفية[1].
- منع الاجتماعات وحظر التجوال ابتداء من التاسعة ليلا.

وبذلك يمكن القول أن حادثة الزلاج حسب وجهة نظر "أحمد توفيق المدني" هي مكيدة استعمارية أراد الاستعمار الفرنسي من وراءها القضاء على الحركة الوطنية التونسية التي أخذت تظهر للوجود وتترسخ في الأعماق... ثم يضيف قائلا: "**هي التي حضرت الهوة الحقيقية بين التونسيين والفرنسيين، وهي التي جعلت القلوب تضطرم نارا لا تهدأ**".

3- المشاركة في أحداث مقاطعة الترمواي:

كان لحادثة الزلاج آثار ومخلفات حيث لم ينتهي نضال الشعب عند هذا الحد، بل تواصل بطرق ووسائل شتى رغم الإرهاب والتعذيب والمحاكمات الجامعية، ومن أبرز هذه الأحداث أيضا حادثة مقاطعة الترمواي سنة 1912[2].

هذه الحادثة كانت امتدادا لحرب طرابلس وحوادث مقبرة الزلاج سنة 1911م حيث حدثت بعدها بـ 3 أشهر وتحديدا بتاريخ 9 فيفري 1912م بسبب حقد الشعب على شركة الترام الكهربائية[3] بسبب سلوكها العنصري البغيض، حيث كانت لا تستخدم إلا الأجانب وحتى القلة من التونسيين الذين تستخدمهم كانوا يلاقون سوء المعاملة من رؤسائهم، زيادة على أجورهم المنخفضة وانعدام فرصة الترقية بالنسبة لهم[4].

---

[1] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص49.

[2] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص49.

[3] شركة الترام الكهربائية: **تأسست هذه الشركة بتونس سنة 1898 على انقاض شركة بلجيكية ظهرت سنة 1886،** وأنشأت 4 خطوات تجرها الخيول تلتف على المدينة العربية، وتربطها بميناء تونس (ينظر: عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص51).

[4] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص49.

وبذلك فإن مقاطعة الترمواي كان سببها من قبل التونسيين على الحادثة التي وقعت يوم 8 فيفري 1912 عندما صدم الترمواي طفل في عمره ثمانية سنوات اسمه "أحمد ابراهيم الجربي" بالمكان الواقع بين باب سويقة وباب سعدون، وكان قائد الترمواي عاملا ايطاليا والأكيد أن الحادث كان من الممكن أن يكون عاديا لو كان السائق غير ايطالي، وكذلك لو لم يأت عقب أحداث الزلاج ببضعة شهور(**)[1].

ولكن كل تلك العوامل كانت متوفرة لذلك فبعد وقوع الحادث متوفرة لذلك فبعد وقوع الحادث مباشرة تجمهر عدد كبير من التونسيين، وقطعوا الطريق أمام الحافلة القامة من الجهة الأخرى والتي كان على قيادتها السائق الذي ارتكب الجناية، وقد زادت الأمور تعقيدا بعد تجاهل موظفي الترمواي الآخرين خطورة الحادث، وهذا ما أثار غضب الأهالي ضدهم[2].

ومن هنا جاءت مقاطعة الأهالي لاستعمال عربات الترمواي لمدة ثلاثة أشهر متتالية بمثابة تحذير للشركة لكي تتخلص من عمالها الإيطاليين، وفي اليوم التالي للحادث يوم 9 فيفري قام الأهالي بوضع ملصقات على الجدران مفادها الدعوة للالتزام بمقاطعة الترمواي[3] وقد وجدت هذه الدعوة صدى واسع بين السكان التونسيين، كما كتبت جريدة الزهرة يوم 11

(*) اختلفت الروايات في تحديد أسباب مقاطعة الأهالي لعربات التروموای، فإحداهما تشير إلى: أن امرأة أجنبية كانت راكبة عربة الترام وكثرة الزحام حوله فتأففت من لركوب مع التونسيين و نزلت من الترام قائلة بأعلى صوتها "أن الركاب أصبح لا يطاق مع هؤلاء المقملين " أي الذين يكثر القمل في ثيابهم، فسمعها أحد الوطنين فخطب في ذلك أعلى المساجد ونادى بمقاطعة الركوب في الترام فتعاضد المصلون على ذلك، ودعوا الله أن يصيب المخالف بالشر ، و الثانية تشير: أن الترام كان يجري بسرعة في نهج باب سعدون فداس غلاما تونسيا يوم 8 فيفري 1912 فقتله، و اتخذ الوطنيون من هذا الحادث مادة للدعاية ضد الشركة.

(**) الحرب الإيطالية الليبية: يوم 29 سبتمبر 1911، أحداث الزلاج 7 نوفمبر 1911 ، حادثة الترمواي في يوم 8 فيفري 1912، من هذه التواريخ نجد تقارب كبير في الحدثين الأخيرين أحداث طرابلس و أحداث الزلاج.

[1] محمد مرزوقي والجيلاني بن الحاج، المرجع السابق، ص175.

[2] الخمري الجمعي، المرجع السابق، ص367.

[3] محمد مرزوقي والجيلاني بن الحاج، المرجع السابق، ص176.

فيفري 1912م عن هذه الحادثة فقالت: "**أن مثل هذه الحوادث معروفة ومتكررة، ولكن كلما وقعت هذه الحوادث إلا وكان المتسبب فيها ايطاليين وقد وصفت رجال الترمواي بالكبرياء والتجبر أمام الأهالي المسلمين وأن هذه الحافلات لا تتوقف في المحطات التي تكون مكتظة بالأهالي أضف إلى ذلك أن التونسيين كثيرا ما اشتكوا من شركة الترمواي التي كانت تفرض على العمال التونسيين ظروف عمل قاسية، وتفرق بين العمال الأجانب ونظرائهم التونسيين ليس فقط على مستوى الأجور وإنما على مستوى الترقيات أيضا، وحرمان الأهالي من الوصول إلى المناصب العليا في الشركة، كما أخذوا على الشركة أنها توظف نسبة عالية من الإيطاليين، وفي نفس الوقت تغض النظر على أخطاء الموظفين الأوروبيين**"[1].

وأمام استفحال الأزمة وتوتر العلاقات قررت السلطات الفرنسية استدعاء بعض الأعيان التي رأت فيهم العقل المدبر لهذه المقاطعة، فعقد بذلك اجتماع ناقش فيه الحاضرون تصرف سائقي عربات الترمواي، وتناولوا اوضاع العمال التونسيون في هذه الشركة، وسياسة التمييز واللامساواة المنتهجة ضدهم عند الانتداب أو تحديد الأجر، وعليه صرح علي باش حامبة" أن المقاطعة كانت عفوية وبإمكانه وضع حد لها إذا تمت تلبية مطالبة[2] المتمثلة فيما يلي:

1- طرد العمال الطاليان وتعويضهم بتونسيين وفرنسيين.

2- المساواة التامة بين كافة العمال بدون تمييز.

3- تخفيض السرعة في الاحياء العربية.

4- استعمال العربية إلى جانب الفرنسية في كتابة العناوين والمحطات والإرشادات.

5- إلزام عمال الشركة باحترام الركاب من التونسيين.

[1] الخمري جمعي، المرجع السابق، ص 368.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص80.

6- طرد كل من يتسبب في قتل أي انسان من سائقي الشركة[1].

ونظرا لرفض الشركة مطالب التونسيين، وبعد تطور المطالب الاقتصادية والاجتماعية لأنصار المقاطعة إلى مطالب سياسية، حيث طالبوا على إثرها إطلاق سراح المسجونين في حوادث مقبرة الزلاج[2] وهو الامر الذي أغضب سلطة الحماية التي اعتبرت هذه الحادثة موجة ضدها فصبت غضبها على حركة تونس الفتاة وحملتها مسؤولية المقاطعة، كما أقامت نظاما استثنائيا تمثل في تعميم الحكم العسكري على كامل البلاد وأمرت بتعطيل الصحف الوطنية، إضافة إلى ذلك أصدرت قرارا بإبعاد زعماء الحركة الوطنية[3].

تم نفي كل من علي باش وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان خارج البلاد التونسية إلى مرسيليا[4].

ونفي أيضا كل من الشاذلي درغوث والصادق الزمرلي إلى تطوان[5] والاكتفاء بإيقاف مختار كاهية بزندالة ببباردو بسبب مصاهرته للعائلة المالكة[6]، وبذلك تم قمع انتفاضة الترمواي، وحل حزب تونس الفتاة بعد أن اتم ترحيل قادته، ولم يبق من وسيلة عمل للذين أفلتوا من القمع إلا العمل السري[7].

ومن هذا يمكن القول أن التحركات الجماهيرية التي حدثت بالبلاد التونسية بين 1906-1912م سواء كانت عنيفة أو سلمية قمعت بعنف وقسوة ولكنها أجبرت سلطة

---

[1] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص50

[2] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص80.

[3] محمد مرزوقي والجيلاني بن الحاج، المرجع السابق، ص178.

[4] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص13.

[5] تطوان: هي مدينة مغربية يطلق عليها لقب الحمامة البيضاء، تقع في منطقة الريف الكبير وهي منطقة فلاحية على الساحل البحر الابيض تتميز بقدرتها على الحفاظ على الحضارة الاندلسية فيها مع تكيفها المستمر بالروافد الثقافية الواردة اليها (ينظر: علي محجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص147).

[6] محمود شاكر، **التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ج14، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1996، ص131.

[7] عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص54.

الحماية على تقديم تنازلات عديدة بل على التراجع في العديد من مشاريعها فرسخت في الذاكرة الشعبية، وأثرت في المراحل اللاحقة من النضال الوطني ضد الاستعمار انطلاقا من الحرب العالمية الأولى.

4- نشاط أعضاءها إبان ح ع ا:

منذ أن سارعت سلطة الحماية بقمع حركة تونس الفتاة إثر حوادث الزلاج ومقاطعة الترموای، أصبحت مجريات الوضع الدولي بداية من سنة 1914م تفرض جملة من التحولات المعاكسة إضافة إلى المد التضامني التونسي المؤيد لحركة الجهاد الليبي منذ الغزو الايطالي لطرابلس ساهمت الحرب العالمية الأولى وما تبعها من انعكاسات في نشر الوعي الوطني[1].

فقد كانت الدعاية الألمانية التركية على جبهات القتال بأروبا وعلى طول الحدود التونسية الليبية تعمل على تحريض المجندين التونسيين الذي بلغ عددهم 80 ألف على الفرار، وقد سجلت أكثر من 400 حالة فرار في صفوفهم بين سنتي 1913م و1915م [2] مرسلة أيضا دعاة إلى شيوخ قبائل الجنوب التونسي لإشعال انتفاضة الودرانة بالجنوب الشرقي، مما ساهم في انتشار ظاهرة الصعاليك الشرفاء ممن واجهوا الاحتلال عسكريا أمثال: البشير بن سديرة – سعد بن عون – مصباح بريبش – محمد بن صالح الدغباجي[3].

أما بالخارج فقد وجد الوطنين التونسيين دعما من قبل السلطات الالمانية والتركية، حيث استقر "علي باش جانبه" (1876-1918م) زعيم حركة تونس الفتاة بإسطنبول وكون لجنة تحرير المغرب العربي، كما أصدر "محمد باش جانبه" (1881-1920م) بجنيف

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص83.

[2] محمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص55.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص83.

"**مجلة المغرب العربي**"[1] في شهر ماي 1916م الصادرة باللغة الفرنسية، كانت تصدر شهريا وتندد بكل شوائب النظام الاستعمارية مثل: استيلاء الأراضي – صبغ الضرائب من جور واضطهاد والتمييز في مجال التعليم والأجور لفائدة الرعايا الأوروبيين، وبالتالي هذه المجلة تخلت عن سياسة التشريك التي ساندتها جريدة التونسي، واتخذت دستورا ازداد بروزا في نهاية 1917 مع تولي كل من (جورج كليما نصو وستيفان بيشون) المعروفين بآرائهما التحررية لرئاسة وزارة الشؤون الخارجية بفرنسا [2]، إذ طالبت المجلة بوضوح وباسم الشعب التونسي اصدار دستور يمنح:

1- ضمان الحقوق والحريات الفردية.
2- المساواة بين الجميع و إلغاء كل نظام استثنائي.
3- الفصل المطلق بين السلطات.
4- تنظيم البلديات وإحداث مجلس تشريعي ومالي[3]....

تذكر الدراسات ايضا أن "علي باش جانبه" كان أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين حيث أسس مع أخوه في برلين لجنة تسمى باللجنة التونسية الجزائرية، وفي نفس الوقت اتصل برجال الحركة في مراكش في الوقت الذي كانت فيه البلاد تدافع عن كيانها [4]، وقد تألفت هذه اللجنة من مجموعة من المشائخ على غرار الصالح الشريف ومحمد لخضر حسين، محمد مزيان التلمساني، حيث قامت هذه الهيئة بتقديم عريضة إلى مؤتمر السلام قبل انعقاده وقد تحدثت

[1] محمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص56.
[2] علي محجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)**، المرجع السابق، ص158.
[3] نفسه، ص159.
[4] محمد علي الجابري، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**، ط1، ندوة في وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص18.

هذه العريضة عن أوضاع المغرب العربي قبل الاحتلال، وارتكزت على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

وعلينا الاشارة أيضا أنه كان للأخوين "محمد وعلي باش جانبه" اتصالات مع بعض الطلبة التونسيين بفرنسا من بينهم سالم الشاذلي أول رئيس لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا، ومحمود الماطري من مؤسسي الحزب الحر الدستوري الجديد[2].

كما نجد أيضا الجزائري " أحمد توفيق المدني" الذي كان نشاطه في تونس سريا، حيث شارك في معركة الزلاج، وانضم مترجما خلال ح ع I إلى الشباب التونسي وساهم في توزيع بعض المنشورات الخاصة بالثورة، والقيام بالدعاية هناك بشرية تامة، حيث وصف حالته بعد خروجه من السجن قائلا: " **غادرت السجن وأنا أضرم نارا وقد عزمت على ولوج باب الجهاد من جديد**"[3].

فعلى الرغم من تنوع الوسائل التي اعتمدتها السلطة الاستعمارية الفرنسية لمحاصرة هذا النشاط الوطني، ومصادرة أملاك بعض الزعماء الوطنيون إلا أن هؤلاء الوطنيون تمكنوا من التعريف بمطالب التونسيون، وتجسد ذلك من خلال مشاركة "محمد باش حانبه" في المؤتمر الثالث للقوميات جوان 1916م بمدينة لوزان كما وجهت الهيئة الجزائرية التونسية مذكرة إلى مؤتمر السلم بفرساي في جانفي 1919م للمطالبة بالاستقلال، ومع انهزام امبراطوريات الوسط أجبرت القيادات الوطنية على التأقلم مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها نتائج ح ع I على الصعيدين الاقليمي والعالمي[4].

---

[1] محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف شاوش حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص38.

[2] علال الفاسي، المصدر السابق، ص53.

[3] عبد القادر خليفي، **أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر (1899-1983)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر والاثار، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص88.

[4] محمد عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص56.

خلاصة الفصل:

ومما سبق نستخلص أنه رغم ما تعرضت له حركة تونس من مضايقات من طرف سلطة الحماية، خاصة لما رأت أنها حادت عن البرنامج الذي رسمته لها، كان لها العديد من النشاطات التي أكدت من خلالها على بعدها الوطني والإقليمي، فعلى المستوى الأول ساهمت في أحداث مقاطعة الترمواي، وكذلك مجريات مقبرة الزلاج التي اكدت من خلالها تمسكها بالقيم والثوابت الاجتماعية للشعب التونسي، ورغم القمع الذي تعرضت له الحركة إلا أن ذلك لم يمنع أعضاءها عن مواصلة العمل بمبادئها، فقد عرفت الحركة فترة ح ع l ازدياد النشاط الاعلامي والدعائي لزعماء الحركة أمثال الأخوين باش حامبة، أما على مستوى الاقليمي فقد تضامنت الحركة مع الشعب الليبي أثر الغزو الايطالي لأراضيه، وهكذا عملت الحركة على توسيع مجال الدعاية للقضية التونسية خاصة بعد مشاركتها في مؤتمر السلام، وبرهنت في وقت مبكر عن إدارة الشعب التونسي ومطامحه في هذه الفترة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع حركة تونس الفتاة وموقفها من الحماية الفرنسية في الفترة المحددة ما بين 1907-1912م خلصنا إلى العديد من النتائج نجملها فيما يلي :

1-لقد تولت الأسرة الحسينية حكم الإيالة التونسية ردحا كثيرا من الزمن، ورغم ما استحوذت عليه من هيبة وسلطان إلا أن حكمها للبلاد كان هشا وسطحيا، ودليل ذلك تعاقب باياتها على الفشل في تسيير شؤون البلاد والعباد، فقد كان إهمالهم للرعية وأمورها سببا في تعاظم المشاكل داخل الإيالة، حيث كانت لهم العديد من العلاقات مع الدول الأوروبية الكبرى تمثلت في إبرامهم لبعض الصفقات ومنحهم الامتيازات رغم معارضة الخلافة العثمانية لذلك التقارب، وقد أدت تلك التسهيلات التي كان يمنحها البايات إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي الداخلي مما دفع إلى تورط الإيالة في أزمة من الديون هددت خزينتها الداخلية التي أصبحت مراقبة من طرف الفرنسيين والايطاليين وحتى الإنجليز .

2-إن السياسة التي اتبعها النظام السياسي الحاكم في تونس والمتمثلة في إرهاق الرعية بالضرائب لتعويض الخسائر المادية التي استنزفت خزينة الإيالة قد أدت إلى حقد الرعية على الحاكم أي الباي التونسي وكرههم له مما زاد في توسيع الهوة بينه وبين رعيته.

3- إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الإيالة التونسية في هذه الفترة عجلت بطريقة غير مباشرة في جلب التدخل الأجنبي إليها، فهشاشة النظام الداخلي ولا مبالاة البايات بشؤون رعاياهم ودولتهم وعلاقاتهم مع الدول الأوروبية ومنحها تسهيلات التصرف داخل الأراضي التونسية بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية كلها ظروف جعلت من نظام فرض الحماية أمرا متوقفا في هذا المناخ الذي يضمن جميع عوامل نجاحها.

4- كان أسلوب فرض الحماية الفرنسية على تونس صيغة لتجربة مغايرة عن التي اتبعتها في ضمها للجزائر والتي كلفتها خسائر باهضة في الأرواح والأموال، وقد حكمت البلاد حكما غير مباشر بواسطة السلطة التقليدية بإبقائها في مناصبها ومراقبتها عن كثب، وقد

توجهت الحكومة الفرنسية باحتلالها تونس بإبرام معاهدة باردو 1881م، والمرسى 1883م، والتي سلبت البلاد استقلالها، واستطاعت بذلك أن تسير في سياستها الاستعمارية وفق خطة منظمة وصريحة.

5-إعلان الشعب التونسي منذ البدايات الأولى رفضه للاحتلال الفرنسي وعدم خضوعه للسياسة الفرنسية عن طريق الكفاح المسلح أو ما عرف بالمقاومة الشعبية المسلحة حيث ظهرت طلائع هذه الأخيرة في الجبال والبوادي والأرياف بفعل الحمية القبلية لبعض القبائل والتي تدعوهم إلى التضحية في سبيل الدفاع عن الدين والشرف والأرض.

6-لقد اختلفت المواقف من المقاومة على المستوى الداخلي والخارجي، غير أن المقاومة لم تحظى بالدعم الكافي في ظل غياب الدعم العثماني، باعتبار أن الدولة العثمانية كانت في حالة ضعف، في حين يختلف موقف الجزائر كثيرا عن الموقف العثماني حيث اقتصر على مجهودات فردية تعوزها قوة السلاح على غرار وضعية الجزائر التي كانت محتلة، أما بالنسبة لحكومة طرابلس فقد تسنى لها فتح منافذها البرية للتونسيين، حيث نظموا صفوف مقاومتهم فوق الأراضي الليبية.

7-ظهور بعض الأفكار الاصلاحية التي كانت تنم عن الإرهاصات الأولى للعمل السياسي التونسي والذي توج ببروز حركة إصلاحية تزعمها مجموعة من الرواد التونسيين الذين كانوا متأثرين بالتيار الإصلاحي المشرقي بقيادة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدة وبالأخص حركة العروة الوثقى التي كان لها نفس المسار الإصلاحي الذي يطمحون إليه، وقد عرفت الفترة ما بين 1888م إلى غاية 1906م تطورا ملحوظ على المستوى الثقافي والفكري الذي كانت نتيجته انتشار العديد من الصحف والجرائد التي اعتبرت آنذاك الوسيلة المثلى للتواصل بين القيادات السياسية والجماهير الشعبية ومن أهمها جريدة الحاضرة 1888م، وجريدة الزهرة 1890م، كما أعقبتها كذلك ظهور الجمعيات الوطنية التونسية كالجمعية الخلدونية 1896م والجمعية الصادقية 1905، كانوا جميعا يهدفون إلى إصلاح التعليم وتطويره وذلك بنشر أفكار عصرية تنويرية تدب أرجاء العالم الاسلامي، وقد استكمل هذا النضال الثقافي

بظهور حركة مطلبية كانت بمثابة عمل سياسي صريح للدفاع عن مصالح التونسيين بصورة ملموسة تمثل في خطاب البشير صفر ومشاركة محمد الأصرم مؤتمر مرسيليا عام 1906م، وقد سعيا الاثنان إلى طرح مشاغل التونسيين والقيام بأقصى الجهود، بتطوير الجانب الفلاحي والزراعي والصناعي وذلك بهدف النهوض بالأمة التونسية.

8-عرفت تونس عهد النهضة والوعي والتنظيم بالأخص خلال القرن العشرين وذلك نتيجة المعارك الضارية التي خاضتها على الصعيد الثقافي الفكري والعمل التوعوي، وقد توجهت النخبة التونسية المثقفة نحو مسار سياسي تنظيمي هدفت من خلاله إلى نشر بعض الأفكار السياسية الساعية نحو الاستقلال، حيث شمل ذلك ظهور حركة منظمة وهي حركة تونس الفتاة أسهم في تأسيسها خيرة من الشبان المناضلين من أمثال علي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي إلى جانب القادة الفاعلين كالبشير صفر وخير الله بن مصطفى وحسن قلاتي ومحمد الأصرم وغيرها، فقد سعووا جميعا إلى تفعيل دور هذه الحركة من خلال تأطيرها وتنظيمها عن طريق وجود برنامج خاص لها، والذي تضمنته الجريدة الخاصة بها "جريدة التونسي " خلال العدد الأول من افتتاحيتها، وبالرغم من أن هذه الحركة لم تستوفي جميع الشروط الواجب توفرها كوجود مقر مركزي وخلايا تعتمد عليها داخل البلاد إلا أنها تمكنت من زعزعة أمن الإدارة الفرنسية.

9-عملت حركة تونس الفتاة على دفع مسارها النضالي وإبراز موقفها من الحماية الفرنسية وذلك بمساهمتها في العديد من الأنشطة سواء سياسية أو اجتماعية، حيث ساهمت بالمشاركة في مؤتمر شمال إفريقيا 1908م وتمكنت من إبلاغ صوت التونسيين وتحقيق ما طمحوا إليه والدفاع عن ركائز الهوية التونسية، كما كان لها أهم الأنشطة التي خصت الجانب القضائي وهي قضية اليهود التونسيين الذين حاولوا الخروج عن القضاء التونسي، وأيضا قد ساندت هذه الحركة اضراب طلبة الزيتونة عام 1910م دون أن تدعوا اليه وأكدت بدلك على مدى انسجامها مع توجهات الحركة ومدى خبرتها بهذه المسائل الوطنية وأهم من ذلك وعي قادتها وقدرتهم على مجابهة المستعمر.

10- و قد كان لحركة تونس الفتاة أيضا دور كبير في التنديد بالغزو الإيطالي على طرابلس، كما ساهمت في التحركات الجماهيرية بصفة غير مباشرة مثلما حدث في واقعة الزلاج التي كانت بمثابة تجربة أولى للاحتجاج السلمي في مواجهة الاستعمار الفرنسي، أو بصفة مباشرة عندما أطرت هذه الحركة مقاطعة الترامواي كأسلوب من أساليب الصراع العسكري، وبالرغم من أنه تم قمع الحركة ونفي أعضائها البارزين إلا أنه تم مواصلة العمل بمبادئها فترة ح ع1 وبهذا لم يذهب عمل هذه النخبة جزافا فقد التف حولها الشعب التونسي ودفعت بفرنسا أن تعيد النظر في سياستها الاستعمارية .

الملاحق

الملحق رقم 01: معاهدة باردو

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضها أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات وداهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفّق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية–، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفّاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بربيار»

المصدر: خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص21.

الملحق رقم 02: اتفاقية المرسى

نص اتفاقية المرسى

المنعقدة فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباى المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لاحكام المعاهدة المبرمة فى الثانى عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة فى تحقيق أغراض سموه توثيقا لعرى المودة بين الدولتين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية فى ذلك مسيو بايار بولس كامبون وزيره المقيم بتونس الحامل نيشان اللجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان الافتخار المعهد من الصنف الأكبر ... الخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحدودة فى البنود الآتية :

البند الأول : ـ لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بادخال الاصلاحات الإدارية والعدلية التى ترى الحكومة المشار إليها فائدة فى ادخالها .

البند الثانى : ـ تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباى لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وعشرين مليونا فرنك والدين السايرالذى لا يمكن أن يتجاوز سبعة عشر مليونا وخمسمائة وخمسين ألفا ـ ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك

وقد تعهد سمو الباى المعظم بأن لايعقد قرضاً مستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيه .

البند الثالث : ـ يخصص لسمو الباى المعظم من مداخيل المملكة .

(أولا) المبالغ اللازمة لقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا

(ثانيا) مخصصات سمو الباى وقدرها مليونان من الريالات التونسية أى مليون ومائتى ألف فرنك وما بقى من ذلك يعين لمصاريف المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : ـ هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ فى ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغير بها إلا الأنظمة التى سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : ـ تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الباى المعظم فى أقرب فرصة ممكنة وإيذانا بصحة ماتقدم حررت هـذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميهما .

وكتب بالمرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الأمضاء

على بحاى — بولس كامبول

المصدر: يونس درمونة، المرجع السابق، ص145.

الملحق رقم 03: خطاب البشير صفر

مقتطفات من خطاب البشير صفر في حفل تدشين "دار الثكنة"
يوم 20 مارس 1906

« يا جناب الوزير،

إنّ المسلمين بهذه الدّيار يقدّرون ما قامت به دولة الحماية من الإصلاحات النافعة حق قدرها، ويسرّهم أيضا ما يرون من المساعي الدولية في توسيع دائرة الأعمال الخيرية، غير أنّ ممنونيّتهم تكون أعمّ وأشمل لو أضافت الدولة إلى عنايتها الحالية بإغاثة المصاب اعتناء جديدا بالنظر في الوسائل التي تحفظ التونسي من الوقوع في هوّة الفقر والخراب. فإذا فتحت للأهالي أبواب التعليم الصناعي والتجاري والزراعي، وإذا أحيطت اليد العاملة الإسلامية بسوار من العناية الدولية، وإذا رفعت الصنائع المحليّة بالوسائل الجمركية وغيرها، وإذا بقيت الأملاك الأهلية بأيدي أربابها، فإذا تمّ جميع ذلك، فالظاهر يا جناب الوزير أن وطأة الفقر المدلهم الآن باهيئات التونسية تخفّ عن عاتقها كثيرا إن لم نقل تزول بالكليّة. وأملنا وطيد في أن دولة الحماية لا تلبث أن تتوّج باتخاذ تلك التدابير هيكل الترقيّات التي أحسنت بدايتها في هذه الدّيار، وبذلك تنال ممنونيّة التونسيين خصوصا ومودّة واستحسان المسلمين عموما (...)»

عن جريدة «الحاضرة»، بتاريخ 30 مارس 1906

المصدر: خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص67.

الملحق رقم 04: جريدة التونسي

إن جريدة «التونسي» هي أول جريدة فرانساوّية أنشأها التونسيون في الإيالة (...) وسيكون «التونسي» لسان حالهم حتى يحين اليوم الذي تمنحهم فيه الحماية رفع أصواتهم بالدفاع عن حقوقهم أمام مجلس نيابي.
فهذه الجريدة التي ندبرها ونحررها ستتكفل لقرائها بالتعريف بأفكارنا ويحسن نوايانا نحو الوطن وساكنيه ولذلك كتبت على نفسها (...) أن تقاوم بأصدق حجة كل مظلمة واعتداء يحيطان بمواطنينا بدون أن تسعى في إخفاء معايبهم. وستبذل أقصى ما يمكن من الجهد في درس المشاريع التي تهم الأهالي بأذق طريقة وكذا كلما يعود بالنفع على جميع الأهلين لهذه الديار.
(...) وستضع في مقدمة مطالبنا مسألة التعليم العام التي يتوقّف عليها حياة أو موت التونسيين إذ يؤلمنا كثيرا أن نرى تسعة أعشار مواطنينا لا يزالون تائهين في فدافد الجهل بعد مضي نحو ربع قرن على الاحتلال الفرنسي وإن إصلاح التعليم بكيفية تلائم حالة الشعب قد أصبح محتّما. وعلى فرنسا الديمقراطية أن تراعي شعائرها وأمالها الحرة في جعل التعليم الابتدائي مجانا وجبريا في جميع أنحاء المملكة .
كما أننا سنشتغل بعرض مسألة تسهيل أسباب مزاولة العلوم الثانوية على الحكومة الحامية ومطالبتها بتنشيط نخبة التلامذة الذين ظهر اجتهادهم وتأكد تحصيلهم على مزاولة العلوم العالية لتتم لنا بهذه الطريقة تربية رجال أكفاء يمكنهم أن يدركوا الحظ الأوفر في إدارة شؤون بلادهم. على أن ذلك لا يتأتى لهم إلا متى فتحت في وجههم أبواب الإدارات وسمح لهم بالحق في الاستخدام ولذلك يتحتم علينا أن نطلب بأشد لهجة نسخ القرارات الصادرة بشأن حرمان الأهالي من الدخول في الامتحانات التي تهيئهم للمناصب الدولية والتي لم تبق لهم سوى بعض الخطط الصغيرة مثل الترجمة والحجابة إذ لا مسوغ لهذا الحرمان الذي أصيب به مواطنونا.
أما ما يتعلق بالحالة الاقتصادية فإننا سنحث الحكومة على الاهتمام بنشر التعليم الصناعي والزراعي بين طبقات العملة الأهليين لأن بلادا مثل بلادنا فتحت من جديد للحركة الاقتصادية يجب أن تكون لأهاليها الرتبة الأولى في إيجاد المصنوعات وغيرها.
ويتأكد البدء في تهيئة اليد العاملة لمباشرة الاشتغال بالمصنوعات العصرية وغيرها عامة كانت أو خاصة.
وإذا وفقت الحكومة إلى ذلك فإنه يتسنى لها انتشال بعض الصنائع اليدوية من الاندثار وذلك بنشر تعليم خاص لمتعاطيها وتنشيطهم بنشاطات رسمية.
وليس ذلك ليثنينا عن التفكير في أحوال الفلاحين من أهل البادية وهم أفقر الطبقات وأشدّها عوزا واحتياجا للمساعدات وأجدر بالرحمة والإسعاف. وسنشرع في ذلك بطلب حذف المجبى وتنظيم وسائل الإسعافات العامة بإحداث مستشفيات وتعيين أطباء معاونين من شبّان الأهالي وتأسيس صناديق احتياطية مع عدم إغفال نشر التعليم بينهم وتعميم العدل فيهم والتماس التساهل في معاملة الإدارات لهم.
ونلتمس من الحكومة أن تسمح لصغار الفلاحين الوطنيين ابتياع الأراضي الدولية على نسبة تعيّنها الإدارة التي لها النظر في ذلك وأن تنشأ لهم مراكز فلاحيّة بإزاء المراكز الاستعمارية التي للأوروبيين.
أما مسألة العدلية التونسية فإن أهميتها في نظرنا لا تقل عن المطالب التي مرّ بنا ذكرها لأن العدل يعتبر في كل هيئة اجتماعية من أهم وأعز الأمور فيلزم للقيام بذلك أن تؤسس هيئة عادلة متوفرة الشروط.
لأن العدلية التونسية رغما عن الإصلاحات الجمة التي أجريت فيها ولا يجد مكابر إلى إنكارها سبيلا فإنها لم تزل على حالة غير مرضية ما دام المتقاضون لا يجدون أمامها الكفالات اللازمة للحصول على الحقوق.
ولذلك أخذنا على أنفسنا القيام بطلب إصلاحها وتنظيمها بكيفية مدققة تلائم روح مدنية العصر وجعل قوانين لها مدّونة يرجع إليها الناس في معرفة الحدود والحقوق والواجبات مع التفرقة بين السلطتين الإدارية والحكمية (...)

مقتطفات من افتتاحية العدد الأول من جريدة : « Le Tunisien » (التونسي) في 7 فيفري 1907، يقلم علي باش حانبه (نشرته بالعربية جريدة "التونسي" في 8 نوفمبر 1909).

المصدر: خلفية الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص71.

الملحق رقم 05: عبد العزيز الثعالبي

الأستاذ الشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستوري والزعيم الأكبر في الحركة الوطنية.

المصدر: الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص134.

الملحق رقم 06: علي باس حانبة

علي باش حانبة (1876 - 1918)

المصدر: الحبيب بولعراس، المرجع السابق، ص 342.

الملحق رقم 07: أحداث الزلاج

أحداث الزلاّج

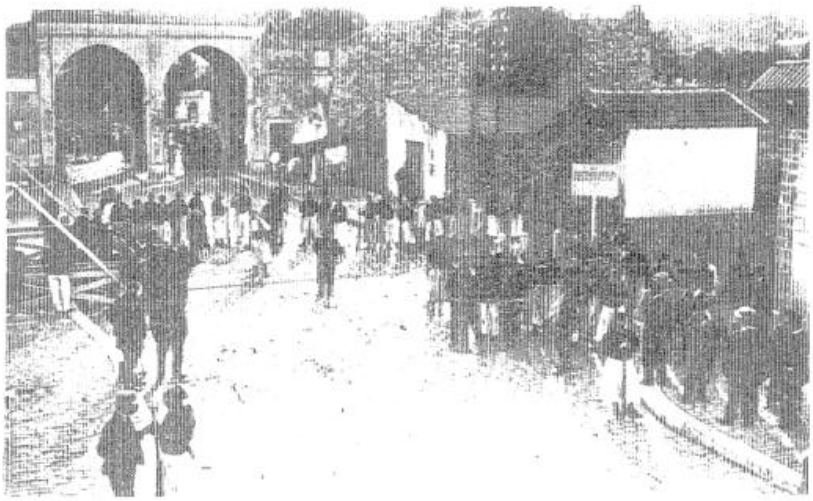

القوّات العسكريّة ترابط بالمدخل الجنوبي للعاصمة (باب علوة 7 نوفمبر 1911)

أحداث الزلاّج

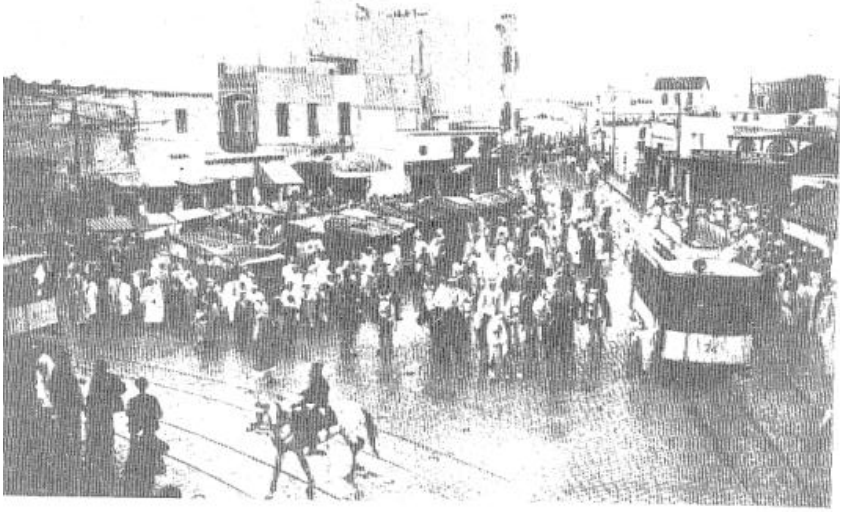

القوات الفرنسيّة تحاصر ساحة باب سويقة (7 نوفمبر 1911)

المصدر: محمد مرزوقي والجيلاني بن يحي، المرجع السابق، ص19.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1.ابن أبي الضياف أحمد، **اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج3، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م.

2.الأفغاني جمال الدين، محمد عبده، **العروة الوثقى**، تق: سيد هادي خسرو شاهي، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002م.

3.بن خوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، تق: حمادي الساحلي- الجيلالي بن يحيى، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

4.بن غليث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882م)**، تق: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي، صفاقس، 1995م.

5.البهلوان علي، **تونس الثائرة الأعمال الكاملة**، تق: محمد رؤوف بلحسن، الدار العربية للكتاب، تونس، 2012م.

6.ثامر الحبيب، **هذه تونس**، مكتبة المغرب العربي، مطبعة الرسالة.

7.الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، دار القدس، 1975م.

8.الزمرلي الصادق، **أعلام تونسيون**، تق: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986م.

9.الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط1، مطبعة الدراسة، القاهرة، 1948م.

10. قانياج جان، **أصول الحماية الفرنسية على تونس**، تر: عادل بن يوسف، محمد محسن البواب، برق للنشر والتوزيع، تونس .

11. المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح**، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.

ثانيا: المراجع

1.أندري شارل جوليان، **إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الجزائر، 1976م.

2.بولعراس الحبيب، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، دار سراس للنشر، تونس.

3.التشاجي عبد الرحمان، **المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913م)**، تر: عبد الجليل التميمي، ط1، دار الكتب الشرقية تونس، 1973م.

4.جلال يحي وآخرون، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، الدار القومية، الاسكندرية، 1966م.

5.الجمل شوقي عطا الله، **المغرب الكبير في العصر الحديث**، (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1977م.

6.الخراشي سليمان بن صالح، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط1، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، 1420هـ.

7.درمونة يونس، **تونس بين الاتجاهات**، دار الكتاب العربي، مصر.

8.راشد أحمد اسماعيل، **تاريخ أقطار المغرب العربي(ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا)**، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2004م .

9.زوزو عبد الحميد، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا ديوان المطبوعات الجامعية**، 2009م.

10. الزيدي المنجي، **الحرية (التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغير)**، ط1، ناشر جريدة الحرية، تونس، 2008.

11. الزيدي علي، **الزيتونة دورها في حركة التحرير الوطنية التونسية جامعة صفاقس**، تونس، 2016م.

12. السرجاني راغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

13. سليمان فواز عبد العزيز، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة.

14. الشاطر خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.

15. شاكر محمود، **التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ج14، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1996م.

16. الشيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصر**، دار الدراسات والبحوث الانسانية، 1996.

17. صلاح زكي أحمد، **أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث**، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001م.

18. عامر محمود علي، **تاريخ تونس وليبيا المعاصر**، ط1، دار الاعصار العلمي، الأردن _عمان، 2017م.

19. عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية- رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956م)**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة – تونس .

20. عبد الوهاب حسن حسني، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتاب العربية الشرقية، تونس.

21. العجيلي التليلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)**، م2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992.

22. العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (تونس- الجزائر – المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1993م.

23. عوض محمد عبد العزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا(1864- 1914م)**، تق: أحمد عزت، دار المعارف، مصر، 1969م.

24. القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر (1881-1956م)**، تع :حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.

25. كريم عبد المجيد وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة 1881-1864م)**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008.

26. لبيض سالم، **الحركة الطلابية التونسية النشأة والتأسيس وقضايا الهوية**، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2014م.

27. المحجوبي علي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، م2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986م.

28. المحجوبي علي، **انتصاب الحماية الفرنسية في تونس**، تع: عمر بن ضو وآخرون، دار سراس للنشر، تونس، 1886م.

29. المحجوبي علي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934م)**، تع: عبد المجيد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1999.

30. محفوظ محمد، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1982م.

31. مرزوقي محمد ويحي الجيلاني، **معركة الزلاج**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974م.

32. المرزوقي محمد، **صراع مع الحماية**، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973م.

33. مناصرية يوسف، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين (تأسيس الأحزاب الوطنية في تونس 1919- 1934م)**، دار هومة للنشر والتوزيع: الجزائر، 2013م.

34. الهادي محمد الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: محمد الشاوش، ط3، دار سراس، تونس، 1993م.

35. يحيى جلال، **العالم العربي الحديث في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين**، دار المعارف، مصر، 1966م.

المجلات والدوريات:

1.بوعزيز يحي، **دور تونس في دعم حركات التحرر في الجزائر وموقف الجزائريين من إحتلالها عام 1830**، مجلة الثقافة، ع12، جويلية، اوت 1982م.

2.الدقي نور الدين وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية(1881-1956م)**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية (سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر)، العدد 3، جامعة تونس الأولى، 1998م.

3.سريب نور الدين، **ممارسات ثقافية وجمعنة سياسية (المثال التونسي)**، تر: محمد عالم، مجلة انسانية، العدد4، 2013م.

4.سلمان محمد عصفور، **الحماية الفرنسية على تونس 1881م والموقف العثماني والأوربي منها**، مجلة ديالي، العدد 56، كلية التربية للعلوم الانسانية، العراق، 2012م.

5.عليوي جمعة، فرحان الخفاجي، **السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914م)**، مجلة الأستاذ، العدد 14، كلية التربية للعلوم الانسانية، بغداد، 2015.

الرسائل الجامعية:

1.بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف شاوش حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010-2011م.

2.بوجمعة أكرم، **محمد عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016م.

3.الجمعي الخمري، حركة **الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930م) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، اشراف الدكتور عبد الكريم بو صفصاف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة متنوري، قسنطينة، 2002-2003م.

4.خليفي عبد القادر، **أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899-1983م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر والآثار، جامعة قسنطينة، 2006-2007م.

5.قدادرة شايب، **الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري (1934-1954م) دراسة مقارنة،** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف عبد الرحيم سكفالي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م.

الندوات والملتقيات:

1.الجابري محمد عابد، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،** ندوة في وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.

الموسوعات والقواميس:

1.الجندي أنور، **الموسوعة الإسلامية العربية العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي،** ج4، ط1، دار الكتاب، لبنان، بيروت.

2.عيد عاطف، **قصة وتاريخ الحضارات العربية (تونس – الجزائر)**، ج21-22، موسوعة تاريخية – جغرافية- حضارية وادبية، حقوق النشر والطبع والاقتباس، محفوظة للنشر، بيروت، 1998-1999م.

3.الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية،** ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

العناوين	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ- و
مدخل: أوضاع تونس قبل الحماية الفرنسية	
أوضاع تونس قبل الحماية الفرنسية	8-12
الفصل الأولى: الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الاولية	
أولا: فرض الحماية الفرنسية على تونس	14
1- خلفيات فرض الحماية	14-16
2- معاهدة باردو 1881م	17-19
3- اتفاقية المرسى (8 جوان1883م)	19-22
ثانيا: ردود الفعل الأولى على الاحتلال	23
1- المقاومة الشعبية المسلحة	23-27
2- ردود الفعل على المقاومة الشعبية المسلحة	27-34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: ارهاصات المقاومة السياسية وميلاد حركة تونس الفتاة	
أولا: عوامل التحول في النضال الوطني	37
1- ظهور الحركة الاصلاحية	37-39
2- النشاط الصحفي	40-44
3- العمل الجمعوي	44-47
4- إلقاء الدروس والمحاضرات	47-50
ثانيا: ميلاد حركة تونس الفتاة 1907-1912م	50
1- تأسيس الحركة و برنامجها	50-52

2- القادة التونسيين ومرجعتيهم الفكرية	54-52
3- تنظيم الحركة	54
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث: موقف الحركة من الحماية ومسارها النضالي	
أولا: النشاط المطلبي للحركة	57
1-المشاركة في مؤتمر شمال إفريقيا 06-10 أكتوبر 1908	58-57
2-نشاط الشبان التونسيون داخل الحركة	60-59
3-مساندة الحركة لإضراب طلبة الزيتونة	62-60
ثانيا: الفعاليات والتحركات الجماهيرية	62
1-التضامن مع الشعب الليبي 1911م	64-62
2-المشاركة في أحداث الزلاج 7 نوفمبر 1911م	68-65
3-المشاركة في أحداث مقاطعة الترامواي 09 فيفري 1912م	72-68
4-نشاط أعضاءها إبان الحرب العالمية الأولى	74-72
خلاصة الفصل	75
الخاتمة	80-77
الملاحق	89-82
قائمة المصادر والمراجع	98-91